

# المجلس الأطلسي



مركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي

## ARTFUL BALANCE

استراتيجية الدفاع الأمريكية المستقبلية،  
ومواقع قواتها في منطقة الخليج



بلال صعب وباري بافل

## ARTFUL BALANCE

استراتيجية الدفاع الأمريكية المستقبلية، ومواقع قواتها في منطقة الخليج

بلال صعب

زميل أقدم مقيم بشأن أمن الشرق الأوسط  
مركز برنت سكروفت للأمن الدولي في المجلس الأطلسي

باري بافل

نائب الرئيس والمدير  
مركز برنت سكروفت للأمن الدولي في المجلس الأطلسي

مارس/ آذار 2015

© 2015 المجلس الأطلسي للولايات المتحدة. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل، وبأي وسيلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من المجلس الأطلسي، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية، أو مقالات النقد، أو الاستعراضات. برجاء توجيه الاستفسارات إلى:  
المجلس الأطلسي

1030 الشارع الخامس عشر، NW الطابق الثاني عشر، واشنطن دي سي 20005

ISBN: 978-1-61977-982-2

كُتِبَ هذا التقرير ونُشرَ وفقًا لسياسة المجلس الأطلسي الخاصة بالاستقلال الفكري. مؤلفوه هم وحدهم المسؤولون عن تحليله وآرائه. لا يحدد المجلس الأطلسي أو شركاؤه أو ممولوه أيّ من استنتاجات هذا التقرير أو إجازتها أو الدعوة إليها. الغلاف والصور الداخلية: البحرية الأمريكية/ الإعلام التخصصي من الدرجة الثالثة ناثن ماك دونالد.



## جدول المحتويات

VII

الملخص التنفيذي

IX

حول المؤلفين

1

التمهيد

3

الاتجاهات ودوافع التغيير

9

استراتيجية الدفاع المستقبلية للولايات المتحدة

13

موقف الدفاع المستقبلي للولايات المتحدة

19

الخاتمة



طال انتظار الاستعراض الاستراتيجي لاستراتيجية دفاع الولايات المتحدة ومواقع قواتها في منطقة الخليج.

هناك عدة عوامل تشير إلى الحاجة إلى تقديم إعادة تقييم شامل لنقاط القوة والضعف في خطط الولايات المتحدة السياسية والعسكرية في منطقة الخليج، مثل الشكوك المثارة حول طموحات إيران النووية، وإجلاء الولايات المتحدة من العراق في 2011 وعودتها مرة أخرى في 2014، وقد عزّم الرئيس باراك أوباما على سحب القوات الأمريكية من أفغانستان بحلول نهاية عام 2016، وكذلك القيود المالية الجديدة المفروضة على ميزانية الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة، والاضطراب واسع النطاق والعنف الموجودان في منطقة الشرق الأوسط، في ظلّ ظهور الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش). ورغم ذلك، تبدو واشنطن بطيئة في التكيف مع تلك التغيرات الجارية، بدلاً من إرساء نهجها تجاه المنطقة الحيوية من الناحية الاستراتيجية، بناءً على الافتراضات المؤرخة، والمفاهيم الخاطئة للاستقرار.

نتائج مفاوضات مجموعة الدول التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تعرف باسم P5+1 (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا)؛ وحدها هي التي من شأنها أن تؤثر على استراتيجية الولايات المتحدة في الدفاع ومواقع القوات في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط بأكمله، وفي حال إذا ما نجح مشروع إيران النووي؛ فلن هذا بدوره سيشكل صدمة كبيرة بالنسبة لسياسات المنطقة وأمنها، الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة إجراء تعديل شامل لأجندتها في الشرق الأوسط، وفي حال عدم وصول جميع الأطراف إلى اتفاقية دبلوماسية، تضمن عدم حصول طهران على أسلحة نووية؛ فإن واشنطن ستكون بحاجة ماسة إلى إجراء تغييرات مهمة فيما يخص مواقع قواتها في منطقة الخليج؛ لتواكب الظروف الحديثة، ولتضمن شركاءها الإقليميين بأن الاتفاق النووي مع إيران لن يؤدي إلى الأحوال إلى انفصال الولايات المتحدة عن المنطقة، أو إلى تقليص المصالح الأمنية مع هؤلاء الشركاء.

ترتكز استراتيجية الدفاع الأمريكية في الخليج على أربع ركائز، تتفاوت في الأهمية، وهي كما يلي: الردع، والطمأنينة، ومكافحة الإرهاب، والتنمية السياسية.

ينبغي أن تبقى أول ثلاث ركائز كعناصر رئيسية لاستراتيجية؛ إذ يخدمون أهداف الولايات المتحدة طويلة المدى في المنطقة بشكل جيد، غير أن هناك محور التنمية السياسية، الذي لم تضعه واشنطن ضمن أولوياتها لفترة طويلة؛ بسبب تركيزها على الاستقرار والأمن قصيري المدى، وهو ما يتطلب أن يشغل حيزاً أكبر في أجندة الولايات المتحدة لمنطقة الخليج. لقد تسببت السنوات التي قضتها واشنطن في تجاهل القضية الحاسمة للتنمية في منطقة الخليج؛ في أن تكون استراتيجية الدفاع في تلك المنطقة غير دائمة. وأخيراً وليس آخراً، فإن الاستراتيجية غير ديناميكية بالشكل الكافي، وغير قادرة على مواجهة الاتجاهات الإقليمية والعالمية المتزايدة. وبسبب من كون الركائز الأربع لاستراتيجية الدفاع الأمريكية مرتبطة بطبيعتها ببعضها البعض؛ فإن واشنطن تسعى إلى تحقيق

مستويات أعلى من التعاون فيما بينهم، بمساعدة شركائه الإقليميين.

إن تمركز أصول القوات الأمريكية القوية في منطقة الخليج قد ساعد على توفير الضمانات الأمنية للشركاء الإقليميين، كما ساعد أيضاً في مكافحة الإرهاب الواقع في المنطقة ومنها، ومن المفترض أن ت شكل منظومة السلاح الأمريكية المنتشرة في المواقع الأمامية، وكذلك الوحدات تعامل ردع لإيران، يكبح جماحها عن مهاجمة جيرانها أو إرغامهم، غير أن بعضاً من هذه الأصول ليست مناسبة تماماً لمواجهة التهديدات التي تفرضها إيران على المصالح الجماعية في المنطقة.

يرجع هذا إلى قدرة إيران -التي تدرت عليها منذ عقود - على العمل من خلال وكلاء محليين غير حكوميين؛ من أجل توسيع نطاق عملها في المنطقة، وفي نفس الوقت تقوم بزراعة الاستقرار الداخلي للشركاء الإقليميين الرئيسيين في الولايات المتحدة. إن الطائرات الشبح والصواريخ الدفاعية جدير بأن تكون أسلحة ردع قوية ضد قدرات إيران العسكرية، غير أنها -في حقيقة الأمر- لا تقي من تهديداتها.

يجب أن يكون المبدأ الأساسي لأي موقع قوة للقوات الأمريكية في منطقة الخليج، بصرف النظر عما يحدث في ملف إيران النووي، هو استمرار التدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وبدلاً من التركيز على بنية القوة، فإنه ينبغي على واشنطن أن تركز بالفعل على تحديد التدابير التي تساعد على الحفاظ على التدخل العسكري وتعزيزه، ويجب ألا تخجل من الإجابة على السؤالين: لماذا الأخير ذو استراتيجية أفضل؟! ولماذا هو مفيد للجانبين أكثر من الأول بالنسبة لشركائها في منطقة الخليج؟!

ينبغي أن تكون إعادة تنظيم مواقع القوات الأمريكية الناجحة في منطقة الخليج وفي أي مكان آخر، مؤكدةً لقدرة العسكرية؛ ففي الواقع، يجب ألا يتم تقديم أي أرقام عند الحديث في أي نقاش جدي بشأن هذا الموضوع.

في حين أن القدرة هي بالتأكيد عامل مهم في معادلة الردع وبث الطمأنينة، فينبغي ألا تكون المبدأ التوجيهي ولا المعيار الرئيسي، خصوصاً في ظل الظروف التي يكون فيها الخصم الرئيسي -في حالة إيران- يملك قدرات عسكرية تقليدية وريثة. المسألة ببساطة ينبغي النظر إليها هكذا؛ عند التفكير في إعادة تنظيم الأصول العسكرية للولايات المتحدة في منطقة الخليج؛ فإن من الصواب ألا يكون السؤال الرئيسي "كيف أن يكون أكثر؟!" أو "كيف يكون أقل؟!"، بل ينبغي أن يكون السؤال "ماذا وأين؟"

ولأن إيران تشكل تحدياً متعدد الأبعاد -بشكل مباشر من خلال برنامجها النووي المثير للجدل فضلاً عن ترسانة الأسلحة الأخرى، وبشكل غير مباشر من خلال وكلائها المحليين غير الحكوميين-؛ فإن الولايات المتحدة تسعى لإيجاد التوازن الصحيح بين الوسائل التي ينبغي اعتمادها لردع إيران عن مهاجمة جيرانها، وإرغامهم ربما للحصول على قدرات نووية، وبين وسائل أخرى لمواجهة النهج الذي تتبّعهُ من جانب آخر، وهما أمران جدّ مختلفين؛ حيث إن الأول يركز على الدفاع الخارجي، في حين أن الأخير يركز على الأمن الداخلي.

إذا تخلت إيران عما يظن الجميع أنه طريق نووي عسكري، ووقعت بدلاً منه اتفاقية مع P5+1، التي تقلص من نفوذ برنامجها النووي، ستكون استراتيجية الدفاع الأمريكية بهذا قد تخلصت من العبء العسكري الهائل، وستتخلص أيضاً من مصدر القلق السياسي، ومن ثم يمكن للولايات المتحدة أن تركز على مواجهة المشكلات السهلة التي لا تزال تشكل تحدّياً، بما في ذلك تهديد إيران، والفسخ المحتمل للاتفاق النووي.

وفي ظل هذه الظروف، يمكن للولايات المتحدة أن تحمي مصالحها في منطقة الخليج والمناطق التابعة لشركائها بأفضل طريقة؛ إذا قامت بإجراء سلسلة من التحسينات لمواقع القوات، لتجعلها أكثر انتشاراً من الناحية الجغرافية، وأكثر مرونة من الناحية العملية، وأكثر ديمومة من الناحية السياسية، وأقوى من الناحية التكتيكية.

بين أمور أخرى كثيرة، يقدم الكتاب التوصيات التالية:

- اقتراح معاهدة الدفاع المشترك، ثم التفاوض عليها مع دول الخليج العربي التي ترغب بذلك.

- الحد من رؤية القوات الأمريكية وإمكانية التنبؤ بها، وتعرضها في منطقة الخليج عن طريق زيادة توزيع تلك القوات، وتنويع أشكال الانتشار، واستكشاف المفاهيم الجديدة التي تستند عليها
  - التأكيد على الطابع البحري لمواقع قوات الولايات المتحدة المستقبلية في منطقة الخليج، عن طريق تحسين الدفاعات البحرية، وقدرات الهجوم السريع، والطائرات والقوات المضادة للألغام، وقوات الاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع.
  - تكثيف التعاون الأمني مع شركاء الخليج، من أجل تحسين قدرات الدفاع عن النفس، وتعمل نصيب أكبر من العبء والمسؤولية.
  - تعزيز الدفاعات ضد الهجمات الصاروخية لإيران، والعمل على خلق مستويات أعلى، من خلال دمج الدفاع الصاروخي الباليستي بين شركاء الخليج.
- وفي حال عدم حصول إيران على الأسلحة النووية؛ تضطلع الولايات المتحدة بإجراء تغييرات في استراتيجية الدفاع ومواقع القوات، غير تلك المذكورة أعلاه، وربما يكون من أهم التوصيات التي تساعدهم الولايات المتحدة على ردع إيران المسلحة نووياً، واحتوائها بشكل أكثر فعالية؛ العمل على خلق حوافز للبلدان خارج المنطقة، وكذلك للتابعين لحلف الناتو والشركاء، من أجل المساهمة في المصادر العسكرية لضمان أمن منطقة الخليج.
- يعد الشرق الأوسط تحدياً كبيراً ومكلفاً بالنسبة للولايات المتحدة خلال العقد الماضيين؛ من حيث الدم والكنز والسمعة الدولية، وبرغم ذلك، فإن واشنطن لا يمكنها أن تقلل مشاركتها في المنطقة، ولا أن تعالج مشاكلها إلا من بعيد.
- ينبغي على البناتجون ألا يستمر في تأخير تطوير إعادة التصميم المدفوع لمواقع القوة، أو تأخير تنفيذه في منطقة الخليج، وإذا ما وضع في الحسبان ذلك العدد الكبير من المطالب العالمية والتحديات الأمنية المعقدة، وهي جذ متعددة في توجهاتها وسبل وقوعها، كما يصعب التنبؤ بها؛ إذا ما روعي كل ذلك؛ فإنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بتضييع جهودها في الأولويات الأقل أهمية.
- وبالتالي؛ فإن أهم شيء الآن هو أن تكون استراتيجية الدفاع الأمريكية في منطقة الخليج مصممةً بهدف تأمين الشركاء الإقليميين، وردع الخصوم، واستمرار مكافحة الإرهاب، وتعزيز التنمية السياسية اللازمة، من خلال تجفيف منابع التطرف، وتعزيز الاستقرار الداخلي، كما أن من المهم لدعم هذه الاستراتيجية بشكل فعال؛ محاولة اكتشاف مواقع جديدة لقواتها في المنطقة. مثل تلك المواقع قد تكون أكثر فاعلية في تمكين الجهود العسكرية الأمريكية من تعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة في تلك المنطقة الملبدة بالأخطار، والتي يزيد ضعفها يوماً بعد يوم، وذلك عن طريق وضع مميزات مستمرة في التدخل - أثناء بناء قوات بحرية أكثر قوة - وتعزيز الدفاعات الصاروخية، مما يضمن التنوع، وزيادة القدرة على التنبؤ وتقاسم الأعباء.
- والأهم من ذلك، أن نتبه استراتيجية الدفاع الخاصة بواشنطن ومواقع القوات شركاءها وخصوصاً - على حد سواء - أن الولايات المتحدة باقية في منطقة الخليج، وأنها تسعى في بناء علاقات أطول أجلاً، وأعمق مع أقرب شركائها، الذين قاموا بسفك دماء بعضهم، جنباً إلى جنب مع نظرائهم العسكريين التابعين للولايات المتحدة، وينبغي أن يكون من الواضح أن هدفنا في ظل أي سيناريو من الممكن التنبؤ به؛ فإن الولايات المتحدة سوف تظل محتفظةً بمصالح قوية من الناحية الاستراتيجية، ترتبط بمصالحها في هذه المنطقة الحيوية.



## عن المؤلفين



**بلال صعب:** هو زميل أقدم مقيم لأمن الشرق الأوسط في مركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي. يتسلح صعب بخبرة اثني عشر عامًا من العمل كمحلل ومستشار ومدير شركة في الشرق الأوسط.

ومن ثم؛ فقد حاز صعب اعترافاً دولياً بسبب خبرته الواسعة في مجالات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، والحد من الأسلحة متعددة الأطراف والثنائية (النوية والتقليدية)، والأمن القومي، وتصنيع أسلحة الدفاع في الشرق الأوسط، وكذلك خبرته في شؤون دول الخليج العربي، وسوريا ولبنان وحزب الله، ودور إيران ونفوذها في بلاد الشام. وقد عمل صعب على ملفات أجهزة الاستخبارات المختلفة، ومكافحة الإرهاب، والدفاع، والوكالات الدبلوماسية في الحكومة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، قدم صعب محاضرات في جامعات مختلفة في الولايات المتحدة، وتحدث في مؤتمرات عدة رفيعة المستوى حول الأمن ومكافحة الإرهاب في أوروبا. ت نوعت كتاباته في كثير من المنشورات الأكاديمية والسياسية، متصلة بقضايا حيوية وماسة، من مثل: الشؤون الخارجية، السياسة الخارجية، الجمهورية الجديدة، والمصلحة الوطنية. يقدم التعليقات بشكل منتظم لقنوات ال - "بي بي سي"، وال "إن بي آر"، وال "سي إن إن"، و "فرنسا 24"، و "الجزيرة"، و "العربية"، وعدد من القنوات الإعلامية الأخرى.

عمل صعب في منصب المدير التنفيذي ورئيس قسم الأبحاث لمكتب واشنطن دي سي، في معهد الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، المسؤول عن توجيه العمليات الاستراتيجية وبرامج البحوث، وأنشطة توسع الشركة، التي يقع مقرها في دبي.

يعدُّ بلال صعب واحد من أكبر الباحثين المساهمين بشكل فعال ومنتظم في العديد من المنشورات التي تتصل بشؤون الشرق الأوسط على مدار نحو سبع سنوات. IHS

Jane. ومع دراسات جيمس مارتن لمنع انتشار الأسلحة النووية في معهد مونثيري للدراسات الدولية؛ اشتغل صعب لغزيميل زائر، وبعد ذلك باحث غير مقيم، ليقدّم المشورة لـ CNS في عدد من المشاريع الضخمة المتعلقة بالحد من التسلح، والأمن الإقليمي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والشؤون العسكرية في الشرق الأوسط. وفي الفترة بين الأعوام 2006 و 2009؛ كان صعب محلل الأبحاث لمركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينجز، وقبل انضمامه لمعهد بروكينجز، عمل صعب في منصب الرئيس التنفيذي ورئيس تحرير مكتب الشرق الأوسط في مركز دراسة الإرهاب والعنف السياسي في جامعة سان أندروز؛ حيث كان باحث المجلس الثقافي البريطاني. كما عمل صعب في المركز اللبناني للدراسات السياسية في بيروت، وقام بإدارة العديد من المشاريع البحثية في حسن إدارة العالم العربي، بما في ذلك لبنان، والمملكة العربية السعودية، ومصر. وقد كان لصعب مشاركته الثرية والفعالة في مركز دراسات الشرق الأوسط، والتي قدم لها الكثير من الأبحاث حول التنمية الاقتصادية والسياسية للشرق الأوسط، كما قدم أيضا العديد من الأبحاث حول عملية إعادة إعمار العراق بعد انتهاء الصراع، في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وكلا مؤسستي الفكر والرأي يقع مقرها في واشنطن دي سي.

حصل صعب على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت، وماجستير الآداب من جامعة سان أندروز، ودرجة الماجستير من جامعة ميريلاند، كوليج بارك، كما يجيد صعب الفرنسية والعربية على مستويي التحدث والكتابة.

واستعراض وضع الفضاء)، وتجلت آثار ذلك في قرار الرئيس في سبتمبر/أيلول عام 2009 بشأن الدفاع الصاروخي الأوروبي، وفي جميع القرارات الرئاسية بخصوص السياسة النووية والقوات، وفي عملية المشاركة في قيادة التنمية لسياسة الفضاء الوطني للرئيس في يونيو/حزيران 2010، كما ساهم بافل أيضاً في سياسات الرئيس في أوروبا والنانو وكوريا، والفضاء الإلكتروني، والخطط التشغيلية لقسم الدفاع والأنشطة، وسياسة العائلة العسكرية، وغيرها من السياسات.

وقبل هذا المنصب، كان بافل رئيس الموظفين، ونائب المساعد الأول لوزير الدفاع للعمليات الخاصة/النزاعات قليلة الكثافة والقوات المترابطة. وفي ذلك الحين؛ كان بافل خير م ساعد بنصائحه ومشوراته الطيبة ل مساعد وزير الدفاع مايكل فيكرز، بشأن سياسة التطوير للقوات، والتوظيف التشغيلي للعمليات التشغيلية الخاصة، والقوات الاستراتيجية، والقوات التقليدية.

تشمل مجالات عمله الرئيسية سياسة القوات الاستراتيجية، وما يتصل بذلك من تطوير أول استراتيجية ردع إلكترونية لوزارة الدفاع، ومواءمة أفضل نهج للوزارة في أنشطة الفضاء مع استراتيجية وسياسة دفاعية.

باري بافل : هو نائب رئيس مركز برنت سكوكرفت للأمن الدولي في المجلس الأطلسي ومديره، ويركز بافل على التحديات المتعلقة بالأمن، واستراتيجيات الدفاع والقوات، وقضايا الدفاع العالمية والأوروبية الرئيسية.



قبل انضمامه للمجلس الأطلسي؛ كان بافل عضواً مهنيًا في الخدمة التنفيذية العليا، في مكتب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، لمدة ناهزت نحو ثمانية عشر عامًا.

من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008 وحتى يوليو/تموز 2010؛ عمل بمنصب المساعد الخاص للرئيس، والمدير الأول لموظفي سياسة الدفاع لمجلس الأمن الوطني واستراتيجيته، وفي خدمة الرئيس جورج بوش والرئيس باراك أوباما. ومن خلال تلك الوظيفة؛ قاد بافل تنمية خمسة من الثمانية الأولى لتوجيهات دراسة إدارة أوباما الرئيسية.

كان بافل هو صاحب المبادرة، والمهندس لاستعراض أولويات مجلس الأمن القومي، والمساهم الرئيسي لاستراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس لعام 2010؛ حيث ترأس رقابة مجلس الأمن القومي للاستعراضات الأربعة، لاستراتيجية قسم الدفاع (استعراض الدفاع الرباعي، واستعراض الوضع النووي، واستعراض دفاع الصواريخ الباليستية،

## المقدمة



طال انتظار الاستعراض الاستراتيجي لاستراتيجية دفاع الولايات المتحدة ومواقع القوات في منطقة الخليج.

هناك عدة عوامل تشير إلى الحاجة إلى تقديم إعادة تقييم شامل لنقاط القوة والضعف في خطط الولايات المتحدة السياسية والعسكرية في منطقة الخليج، ويتصل بذلك عددٌ من القضايا والإشكاليات مثل : الشكوك المثارة حول طموحات إيران النووية ، وإجلاء الولايات المتحدة من العراق في 2011 وعودتها مرة أخرى في 2014، وقد عزمَ الرئيس باراك أوباما سحب القوات الأمريكية من أفغانستان بحلول نهاية عام 2016، والقيود الم الية الجديدة المفروضة على ميزانية الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة، والاضطراب واسع النطاق والعنف الموجودان في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في ظرفِ ظهور الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش).

ورغم ذلك؛ تبدو واشنطن بطيئةً في التكيف مع تلك التغيرات الجارية، بدلاً من إرساء نهجها تجاه المنطقة الحيوية من الناحية الاستراتيجية، بفاءً على الافتراضات المؤرخة، والمفاهيم الخاطئة للاستقرار.

وحدها نتائج مفاوضات مجموعة الدول التي تقودها الولايات المتحدة -والتي تعرف باسم P5+1 (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا) - وحدها هي التي من شأنها أن تؤثر على استراتيجية الولايات المتحدة في الدفاع ومواقع القوات في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط بأكمله.

وفي حال ما أصبحت حقيقةً تسليح إيران نووياً أمراً واقعاً؛ فلن هذا بدوره يشكل صدمةً كبيرةً للغاية لسياسة المنطقة وأمنها، الأمر الذي يتطلب إجراءً إصلاحاً شامل لأجندة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعلى افتراض تعذر و صرول جميع الأطراف إلى اتفاقية دبلوماسية تضمن عدم حصول طهران على أسلحة نووية ؛ فإن واشنطن مازالت بحاجة ماسةً إلى إجراء تغييراتٍ مهمةٍ بالنسبة لمواقع قواتها في منطقة الخليج ، من أجل م واكتفِ الظروف الحديثة، ولطم أنها شركائها الإقليميين حول كون الاتفاق النووي مع إيران ؛ ليس من شأنه أن يؤدي إلى انفصال الولايات المتحدة عن المنطقة بأي حال من الأحوال، أو حتى تقليص المصالح الأمنية مع هؤلاء الشركاء.

ترتكز استراتيجية الدفاع الأمريكية في منطقة الخليج على أربع ركائز ، تتفاوت في الأهمية، وهي ما يلي: الردع، والطمأنينة، ومكافحة الإرهاب، والتنمية السياسية ،وينبغي أن تبقى أول ثلاث ركائز كعناصر رئيسية للاستراتيجية ؛ إذ يخدمون أهداف

الولايات المتحدة طويلة المدى في المنطقة بشكل جيد، غير أن هناك محور التنمية السياسية<sup>1</sup>، الذي لم تضعه واشنطن ضمن أولوياتها لفترة طويلة؛ بسبب تركيزها على الاستقرار والأمن قصيري المدى، وهو ما يتطلب أن يشغل حيزاً أكبر في أجندة الولايات المتحدة لمنطقة الخليج.

وظهرت عدم فعالية النهج الذي تتخذه الولايات المتحدة بشكل واضح في عام 2011، بالتزامن اندلاع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وسوريا، وغيرهم من الدول العربية.

ومع ذلك؛ يبقى سؤال مهم بحاجة إلى التفسير والبيان: كيف ندمج التنمية السياسية مع استراتيجية الدفاع الأمريكية بشكل فعال دون المساس بالأهداف الأمنية الأخرى الأكثر أهمية؟!

إن هذا السؤال هو الأقرب لما نحن بصددده في هذا الموضوع، وتعد الإجابة عليه مهمة الولايات المتحدة الأكثر صعوبة في منطقة الخليج والشرق الأوسط الكبير؛ أنياً ومستقبلياً.

وبسبب من كون الركائز الأربع لاستراتيجية الدفاع الأمريكية مرتبطة بطبيعتها ببعض البعض؛ فإن واشنطن تسعى إلى تحقيق مستويات أعلى من التعاون فيما بينهم، بمساعدة شركائها الإقليميين.<sup>2</sup>

على سبيل المثال، ساعد تركز أصول القوات الأمريكية القوية في منطقة الخليج قد ساعد على توفير الضمانات الأمنية للشركاء الإقليميين، كما ساعد أيضاً في مكافحة الإرهاب الواقع في المنطقة ومنها، ومن المفترض أن تشكل منظومة السلاح الأمريكية المنتشرة في المواقع الأمامية، وكذلك الوحدات تعامل ردع لإيران، يكبح جماحها عن مهاجمة جيرانها أو إرغامهم، غير أن بعضاً من هذه الأصول ليست مناسبة تماماً لمواجهة التهديدات التي تفرضها إيران على المصالح الجماعية في المنطقة.

إن مثل هذا التهديد عائد في المقام الأول لقدرة إيران - التي تدرت عليها منذ عقود - على العمل من خلال وكلاء محليين غير حكوميين، من أجل توسيع نطاق سيطرتها في المنطقة، وفي نفس الوقت تقوم بزراعة الاستقرار الداخلي للشركاء الإقليميين الرئيسيين للولايات المتحدة، وإذا ما اعتبرنا كون الطائرات الشبح والصواريخ الدفاعية تمثل أسلحة ردع قوية ضد قدرات إيران العسكرية، غير أنها - في حقيقة الأمر - غير كافية للوقاية من تهديداتها.

لا يمكن أن يشكل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج - مهما كان قوياً ومفيداً لأغراض الردع - مصدر طمأنينة لدول الخليج العربي، أو أن يكون بمثابة بديل للدفاع عن النفس.

ببساطة وإيجاز نقول: على الرغم من رؤية الولايات المتحدة وشركائها في الخليج الأمور التي تؤثر على مستقبل المنطقة بوضوح شديد؛ فليس هناك بديل للمساهمات الكبيرة في الدفاع عن النفس في المنطقة المتصارعة، والتي يزداد خطرهما يوماً بعد يوم.

وعلى مر السنين؛ فقد قامت معظم الدول العربية بتعزيز الإنفاق على الدفاع الوطني، وامتلاك أحدث الأسلحة، وتكثيف التدريبات والتعاون مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الأخرى، بغرض تحسين قدراتهم الدفاعية في المقام الأول، ولكن يُذكر في هذا الصدد أن تراكم القوى العسكرية الفعالة هو مسعى على المدى البعيد يتطلب إصلاحات دفاعية وأمنية،

1 وكما شرح أستاذ العلوم السياسية لوسيان بي في المعالجة الكلاسيكية للتنمية السياسية، يمكن أن يحمل المصطلح الواحد أكثر من معنى، وتتكون التنمية الأساسية في هذا السياق أساساً من بناء المؤسسات وتنمية المواطنة، وليس المشاركة السياسية الجماعية. لوسيان بي، "The Concept of Political Development"، *Annals of the American Academy of Political and Social Science*، المجلد 358، رقم 1 الصفحات من 1-13.

2 نص كايتلين تالمادج بشكل صحيح أن "...قرارات المواقع تنطوي على موازنة الأهداف المتنافسة بدقة، بدلاً من تحقيق الحد الأقصى لأي هدف على حدة." يسأل كايتلين تالمادج، "هل يجب أن أبقى أو أن أذهب الآن؟ وذلك لتقييم موقع القوات الأمريكية في الخليج الفارسي"، في *Tetrazzini, J. and R. R. Kilian, "The Persian Gulf: Reexamining the Energy Security Logic of America's Military Presence in the Persian Gulf"*، مخطوطة المشروع (2015).

والتي هي بطبيعة الحال تحمل آثاراً سياسية واجتماعية حتمية في منطقة الخليج، التي تقاوم التغيير بشكل عام، وبالرغم من ذلك، فلبن موقع القوات في منطقة الخليج يُضعف جهود الولايات المتحدة في حث شركائها الإقليميين على تقليل اعتمادهم الأمني على الولايات المتحدة، وحضهم على الشروع في إيجاد دفاع أقوى وإصلاحات أمنية.

تسبب وجود عدد كبير من الجنود الأمريكيين في منطقة الخليج في اتهامهم بتحفيز التطرف الإسلامي، وتشجيع الإرهاب، وهو ما من شأنه أن ينتقص من أهداف الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وقد سبق أن تدرّج الزعيم السابق لتنظيم القاعدة أسامة بن لادن بللوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية؛ كمبررٍ وذريعة لقضية الجهاد، على الرغم من أن الإرهاب الجهادي له جذور معقدة-بعضها شخصية، وبعضها هيكلية-ويعتقد البعض أن الظروف المحلية الوخيمة مثل السياسة المغلقة، وسوء الإدارة، وفشل الاقتصاد، والاعترا ب الاجتماعي له تأثيراً أيضاً.

وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تنتقل لوضع المواجهة بالنسبة لمواقع قواتها في منطقة الخليج، أو أن تعمل بشكل أساسي من خارج منطقة الخليج، فعلى الرغم من الجاذبية السياسية في واشنطن، وربما بين شرائح الجمهور الأمريكي الذي ضاق ذرعاً بشكل متزايد من الصراعات مع الشرق الأوسط؛ فإن موقف المواجهة من شأنه أن يزيد التكاليف، فضلاً عن قلة فعاليته في ردع إيران واحتوائها.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن المواجهة تمثل دعوةً للقوى الكبرى الأخرى، مثل روسيا والصين، إلى تعزيز مراكزهم النسبية في المنطقة، على حساب مصالح الولايات المتحدة-وربما الأمن الإقليمي أيضاً-، ويدفع بشركاء الولايات المتحدة الإقليميين وخصومهم إلى مواصلة التشكيك حول التزام واشنطن والتسوية.

وكما هو الحال في كثير من الأحايين؛ فإن البديل المفضل يمكن العثور عليه في مكان ما في المنتصف. الحل يكمن في الحفاظ على تلك الجوانب للمواقع العسكرية الأمريكية الحالية في منطقة الخليج، كونها أثبتت جدارتها على مدى عشرات السنين، ومناستها لتناول تهديدات إيران وغيرها من التحديات على الوجه الصحيح، ولكن ينبغي أيضاً تحديد المناطق التي تعمل على تلبية المبادئ الأربعة لاستراتيجية الدفاع الأمريكية في منطقة الخليج وتحققها، ومن الجدير بالذكر الإشارة أن واشنطن ربما ترتكب أكبر أخطائها، حال قيامها ببحث إعادة التشكيل العسكري دون مشاورة شركائها الإقليميين.

واحدةً من أهم الظواهر التي تشكلت وبرزت بقوة أثناء سعي الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط؛ أنها قضت وقتاً أقل وهي تستمع إلى شركائها وتتسق معهم، وهؤلاء الشركاء على دراية أعمق بالظروف الإقليمية.

ولمواكبة التغيرات التاريخية، واتجاهات التنمية في واشنطن والشرق الأوسط وجميع أنحاء العالم، وللاستعداد لجميع الاحتمالات التي تتعلق بتطلعات إيران النووية والتعامل مع تهديداتها؛ فإن البن تاجون بحاجة إلى مواقع قوات أكثر مرونة وديناميكية في منطقة الخليج... ولأجل تحقيق هذا الغرض، يجب على الولايات المتحدة أن تقدم سلسلة من التحسينات لمواقعها الراهنة، وذلك لزيادة التوزيع الجغرافي، ومرونة التشغيل، والاستدامة السياسية،<sup>34</sup> والقوة التكتيكية. وتلك الورقة تقدم

3 ذكر وزير الدفاع روبرت جاتس السمات الثلاثة الأولى عند وصفه مواقع القوات الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. روبرت جاتس، خطاب ألقاه في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فندق شانغريلا/ سنغافورة، 5 يونيو/ حزيران 2010. <http://www.defense.gov/Speeches/Speech.aspx?SpeechID=1483>. ينبغي أن تمتلك مواقع القوات الأمريكية في منطقة الخليج تلك الخصائص نفسها، بالإضافة إلى القوة التكتيكية.

في شهادته التي صدرت في مارس/ آذار 2013 أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب، قام قائد سلاح مشاة البحرية الأمريكية الجنرال جين جيمس ماتيس بوصف متطلبات مواقع القوات الأمريكية المستقبلية في الشرق الأوسط وصفاً مختصراً. جيمس ماتيس، بيان أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب في موقف القيادة المركزية الأمريكية، واشنطن دي سي 2 مارس/ آذار 2013. [hr/socom2.pdf](http://fas.org/irp/congress/2013/hr/socom2.pdf) <http://fas.org/irp/congress/2013>

توصياتٍ محددةً لمسؤولي الولايات المتحدة، لاتخاذ التعديلات اللازمة.

استفادت تلك الورقة من وجهات نظر المشاركين في ورشة العمل التي عقدت يوم 22 أبريل/ نيسان 2014؛ بشأن مبادرة السلام في الشرق الأوسط وأمنه، في مركز برنت سكروفت للأمن الدولي التابع للمجلس الأطلسي. أظهرت الفعالية القيادة المميزة للقيادة المركزية، وقيادة كبار المسؤولين الأمريكيين الموجودين في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. استندت الورقة أيضًا على المحادثات الأخيرة التي أجراها المؤلفون على مدى سبعة أشهر، مع كبار المسؤولين عن منطقة الخليج العربي، وكبار المسؤولين عن الولايات المتحدة في واشنطن وأبو ظبي ودبي والرياض ومسقط.

## توجهات التغيير ودوافعه



تشديد القيود المالية في واشنطن، وتحديث الأولويات العالمية للولايات المتحدة، وتفاقم التحديات الأمنية في أوروبا، والاتجاهات المثيرة للقلق في الشرق الأوسط .. إنها أمورٌ من شأنها أن تُعيق الفعالية العسكرية والاستدامة السياسية لمواقع القوات الأمريكية في منطقة الخليج ، ولا سيما أن تقليص حجم الجيش الأمريكي ، وزيادة القيود على ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، إلى جانب اهتمام الدبلوماسية الأمريكية والتزامها بالمزيد من الموارد لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ كل هذا ربما يحد من خطط واشنطن ، وحرية تصرفها في منطقة الخليج ، وهذا بدوره سيلزم البناتجون بضرورة التفكير بأسلوبٍ خلاقٍ، يُعنى بإيجاد طرقٍ يستطيع من خلالها حماية المصالح الجماعية، باستخدام مواردٍ عسكريةٍ أقل.

وهناك مجموعةٌ أخرى من التحديات الإقليمية المعقدة، ربما تكون عائقاً لمواقع القوة الأمريكية في الخليج، من مثل: التحديث المستمر للمخزون الصاروخي التابع لإيران ، والتطوير المستمر للقدرات غير المتماثلة والقدرات الإلكترونية؛ وعودة الإرهاب الجهادي والتطرف في المنطقة ؛ كنتيجةٍ للفراغ الأمني الذي تسببت فيه مناطق الصراع في سوريا والعراق وليبيا؛ والمخاوف الناجمة من الاستقرار السياسي لشركاء الخليج، وانتشار التكنولوجيات الدفاعية القاتلة المدمرة.

### **إعادة التوازن الأمريكي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ:**

في التوجيه الاستراتيجي الدفاعي المقدم في عام 2012؛ اقترح أوباما إعادة التوازن الأمريكي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ،<sup>4</sup> غير أن رغبة واشنطن في تغيير اهتمامها إلى هذا الجزء من العالم كانت أسبق من اقتراح إدارة أوباما. لم يكن للرئيس جورج بوش أي خطةٍ عاملةٍ للمشاركة العدوانية وتعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، حتى وقعت الهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في 11 سبتمبر/أيلول 2001، فلنضطرُّ إلى التركيز على السياسة الخارجية في المنطقة، ولو لم تقع هجمات 11 سبتمبر/أيلول؛ فقد كان من المرجح أن تركز السياسة الخارجية لإدارة بوش على الصعود المتنامي للقوة الصينية.

<sup>4</sup> وزارة الدفاع الأمريكية، استمرار قيادة الولايات المتحدة: أولويات وزارة الدفاع للقرن الواحد والعشرين (واشنطن دي سي 2012) [http://www.defense.gov/news/Defense\\_Strategic\\_Guidance.pdf](http://www.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf)

لقد أثار موضوع إعادة توازن الولايات المتحدة جدلاً ومناقشاتٍ لا تهدأ؛ إذ استمر شركاء الشرق الأوسط - وخصوصاً شركاء الخليج - على رؤيتهم لإعادة التوازن المقترح؛ كمؤشر لنوايا الولايات المتحدة في سحب قواتها من المنطقة. وفي السياق ذاته؛ فقد أثار الموضوع سُخريّة العديد من المحلّين بالولايات المتحدة، الذين أعربوا عن شكهم حول هذا المحور، مرتين أنه مجرد محاولةٍ من واشنطن، هدفها وضع الصين في محور اهتماماتها، قائلين إن الولايات باقية في الشرق الأوسط نظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية الدائمة.

ولإصلاح الأضرار الناجمة عن إعلان المحور وطمأنة شركاء واشنطن في منطقة الخليج؛ فقد كان على أوباما أن يرشد كبار مستشاريه العسكريين والسياسيين إلى تفنيد كل الاتهامات بانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة.

وربما يكون أكثر الخطابلات أهميةً لتحقيق تلك الغاية؛ جاء من وزير الدفاع تشاك هاجل في المنامة - عاصمة البحرين، في ديسمبر/ كانون الأول 2013، والذي نفى هاجل فيه نية الولايات المتحدة الانسحاب، وقدم دليلاً مؤكداً لما ذهب إليه؛ بإشارته إلى الجهود المبذولة لتكريس موارد عسكرية إضافية للمنطقة، وزيادة التدريب والتنسيق مع القوات المسلحة لشركاء الخليج، وتعزيز العلاقات السياسية، وتعزيز برامج التعاون الأمنية الأخرى.

ولكن في واقع الأمر؛ فإن إعادة توازن الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ليس حيلة تتعلق بالصين، ولا خطةً لانسحاب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط؛ إذ أن هذين الأمرين يقللان من أهميته، ويشككان من كلال الشعب الأمريكي من الحرب في الشرق الأوسط، وأسأؤو ابنيتها الخطيرة في التركيز أكثر على ازدهار منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي "تحتوي على اقتصاد بقيمة 20 تريليون دولار وإنفاق عسكري يفوق أوروبا الآن".<sup>6</sup>

وفي حين أن الولايات المتحدة لن تقوم بسحب قواتها، وهجر أصدقاها في المنطقة؛ فإن مستوى المجهود العسكري في الشرق الأوسط سيكون مقيداً.

ليس لدى الولايات المتحدة سوى كميةٍ محدودة ومتناقصة من الموارد الوطنية في أجندة سياستها الخارجية في جميع أنحاء العالم، هناك أيضاً حدٌ معين لما يركز عليه الرئيس أو موظف وه في المناطق الثلاث الاستراتيجية في آن واحد، والآن عاد الأمن الأوروبي إلى الظهور كمصدرٍ رئيسيٍّ للقلق، في ظل الأزمة الجارية في أوكرانيا، ومحاولة روسيا توسيع نفوذها في أوروبا الشرقية.

**التحديات الأمنية الأوروبية الجديدة:** مع استمرار تقاوم الأزمة الأوكرانية منذ أوائل عام 2014، اضطرت الولايات المتحدة إلى ضبط خططها لمواصلة تقليل وجودها العسكري في أوروبا.

اتخذت عملية إعادة تنظيم المواقع شكلاً جدياً في عام 2004؛ بفتح إدارة بوش سلسلةً من القرارات لتجديد الموقف العالمي بشكل كبير، مع التركيز على أوروبا التي أصبحت منطقة تنسّم بالهدوء النسبي.

لقد بدا واضحاً بشكل كبير أن أوروبا في عام 2014 أصبحت مسرحاً كبيراً للفوضى وانعدام الأمن مرة أخرى، وبدأت الولايات المتحدة في إعادة تنظيم الموقف الأوروبي من أجل طمأنة حلفائها في أوروبا الشرقية، وردع العدوان الروسي المتزايد.

وتمثلت الطمأنة الأمريكية للحلفاء الأوروبيين في الإعلان الذي صدر أوائل عام 2015، متضمنًا التزام الولايات المتحدة بما يلي:

- تخزين مجموعة كتائب ثقيلة من المعدات في أوروبا، لتكون بجوار الكتائب المتمركزة في ألمانيا وإيطاليا بشكل دائم .

- تقوم بنشر أحدث وحدات طائراتها التكتيكية وإف-35 في أوروبا ، والحفاظ على مستوى أعلى من قوة التناوب والتدريب والتمارين التي توصلت إليها في عام 2014.

ومع غياب الزيادات الكبيرة في ميزانية وزارة الدفاع في العهد الجديد المرصودة للأمن الأوروبي، وآثار ذلك على الاستراتيجية الأوروبية الأمريكية، والمواقع من الدرجة الأولى؛ من شأنه أن يُقيد وضع أيّ مواقعٍ عسكريةٍ أمريكيةٍ مستقبليةٍ في الشرق الأوسط.

### خفض ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية:

ووفقاً لاستعراض وزارة الدفاع الرباعي ؛ ينبغي على القوات الأمريكية أن تكون قادرة على "هزيمة العدو الإقليمي من خلال حملة واسعة النطاق، وعلى مراحل متعددة، وأن تنكر أهداف -أو تفرض تكاليف غير مقبولة - معتمد ثان في منطقة أخرى".<sup>٧</sup> وفيما يختصُ بنفقاتِ وزارة الدفاع الأمريكية، فللمتوقع أن تزيدَ خلالَ السنواتِ القليلةِ المقبلة، حيث إنها "ستتجاوز أي قوة عسكرية أخرى بعدة مرات، وستكون أضعف من نفقاتِ إيران، وأي مجموعةٍ من دول الخليج، وكذلك دول الشرق الأوسط".<sup>٨</sup>

على الرغم من تلك الأرقام ؛ سيكون معدل إنفاق الولايات المتحدة على وزارة الدفاع أقل بكثير مما كانت عليه خلال الفترة التي كانت فيها تحارب في جبهتين؛ العراق وأفغانستان ، وهذا يعني أن الولايات المتحدة -لأول مرة منذ عشر سنوات - ستكون ذات قدرة عسكرية عالمية مخفضة الميزانية، في الوقت الذي تنضاعف فيه وبشكلٍ سريعٍ المطالبُ الفعلية والمحتملة من القوات العسكرية الأمريكية.

تواجه الولايات المتحدة الآن تهديداتٍ خطيرة في ثلاثِ مناطقٍ رئيسية ؛ فأوروبا تحت تهديدٍ متجددٍ بللعدوان الروسي، وآسيا تنتشر فيها بُؤرُ التوتر بسبب مطالبية الصين بحقها في المياه الإقليمية في شرق الصين وبحر الصين الجنوبي، وإصرارها على نيل حقوقها، في حين لا يزال الشرق الأوسط يواجه استمرارَ التحدي الذي تفرضه إيران، وتهديد عنف المتطرفين، وانهايار سوريا، والانقسام المحتمل لليبيا واليمن، وتدهور الأمن المصري، ومجموعة الأزمات الأخرى التي قد تنفجر في أي وقت.

وفي ضوء تلك المطالب، وفي سياق التاريخ الذي أظهر التهديدات الخطيرة لأمن الولايات المتحدة المنبعث من الشرق الأوسط على أساس مستدام؛ فلن من الحكمة أن نفترض أن المنطقة ستبقى في قائمة أولويات واشنطن، حتى لو تضاعفت قدرة الولايات المتحدة.

**انتشار التكنولوجيا الفتاكة وتكنولوجيا الدفاع التخريبي:** تؤثر اتجاهات قطاعات التكنولوجيا المتقدمة للاقتصاد العالمي على الولايات المتحدة وكذلك الأمن العالمي.

قد يكون للثورات التكنولوجية التي تحدث الآن وتطور في نفس الوقت، عواقبٌ يتعذر التنبؤ بها، وعلى حد تقريبيٍّ فإن جميع التقنيات المتقدمة المخصصة للاستخدام المدني أو الصناعي لها تطبيقاتٌ عسكرية أيضاً ، وهذا الاستخدام المزدوج ينقل السلطة إلى المجموعات الصغيرة والأفراد، لتكون بدورها لاعبا جديداً، له تأثيرٌ استراتيجي كبير على أحداث الساحة الإقليمية والعالمية.

إن تطور البيانات الكبيرة، والروبوتات، والخوارزميات، والتكنولوجيا الحيوية، والصناعات الإضافية التي تشمل الطباعة ثلاثية ورباعية الأبعاد (هذا الأخير يطبع أشياء حية)؛ كلُّ هذا يتقدم بشكلٍ سريعٍ، مع كون تلك التقنيات جميعها تتمتع بإمكانات إيجابية وإنتاجية هائلة.

على سبيل المثال؛ تبشر التقدمات الكبيرة التي تحدث في التكنولوجيا الحيوية بعمرٍ أطولٍ وعلاجٍ للأمراض المزمنة الرئيسية ، ومع ذلك الوجه الإيجابي فهناك أيضاً تطبيقات سلبية تتسبب في وجود تهديدات وتحديات أمنية ، قد لا تكون الحكومة الأمريكية أو المؤسسات العسكرية مستعدة لتعاطيها ومواجهتها بالقدر الكافي.

على سبيل المثال؛ أدى التقدم المتزامن في علم الجينوم الصناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد إلى إمكانية الخلق ، ويتطلع علماء الأحياء أيضاً إلى تعديل الكود الجيني وإنتاجه، وطبعه بسهولة نسبية-بما في ذلك الفيروسات-، عن طريق تركيب طابعات ثلاثية الأبعاد، مع كتل بناء وراثية.

وبفضل ثورة التكنولوجيا الحيوية؛ فقد استطاع قادة مجال الجينوم الصناعي توجيه تهديدات لإدارة أوباما، حيث إن العملية سهلةٌ وزهيدة الثمن، بما يكفي لوجود جيل كامل من علماء الأحياء اللذين يلعبون بالحمض النووي، فضلاً عن الفيروسات.<sup>9</sup> فخلق فيروسات جديدة أصبح أمراً مثيراً للقلق، عندما ينظر المرء لمحتوى المعلومات

بمجرد أن يحدد العلماء الكود الوراثي لفيروسٍ ما؛ فبإمكانهم تضمين التعليمات البرمجية بمصدر يبدو بسيطاً، ونقلها لأي شخص عن طريق الطباعة ثلاثية الأبعاد المناسبة ، وقد قام بتنظيم القاعدة قبل ذلك بتضمين تعليمات الهجوم ضمن مقاطع فيديو إباحية<sup>9</sup>.

والتقدمات الأخرى في الطباعة ثلاثية ورباعية الأبعاد؛ قد تمكن الجهات غير الحكومية والأفراد من القضاء على المشكلات اللوجستية والصناعية الرئيسية، من خلال تمكينهم من طباعة قطع غيار وقطع رئيسية للمعدات.<sup>10</sup>

وهذا بشكلٍ أساسيٍ يضيف طابعاً ديموقراطيٍّ على قدرات الإنتاج، ومن ثم يمكن لأي دولة أو أي خصمٍ غير حكوميٍّ تجاوز قدرات العسكرية، وهذا ما يمثل تحدياً جديداً وغير متوقع بالنسبة للجيش الأمريكي.

وبالإضافة إلى التكنولوجيات التجارية المتاحة؛ فليس واضحاً بشكلٍ جليٍّ مدى الاستعداد الأمريكي لمواجهة العدو حال تمكنه من استخدام طائرات بدون طائر، فضلاً عن استخدام العدو مفاهيم تشغيلية مبتكرة، تلعب على نقاط قوة القوات الأمريكية وتستغل نقاط ضعفها.

باختصار ووضوح؛ ربما تدعو طبيعة التقنيات الثورية متعددة الأغراض، والتي تتجاوز تطورات القطاع التجاري، تدعو التطبيقات المستخدمة في المجال العسكري إلى انتهاج نهجٍ مخالفٍ تمامًا لمواقع القوات العسكرية في إطارٍ زمنيٍّ من خمس إلى ست سنوات.

### تزايد قدرات إيران العسكرية:

ركزت الولايات المتحدة والقوى الغربية على برنامج إيران النووي لأكثر من عشر سنوات، ولكن هم لم ينتبهوا كل هذه السنوات إلى التقدّمات التي تحرزها طهران باستمرار في طريق زيادة قدراتها العسكرية، وخاصةً ترسانة الصواريخ التي تمتلكها، والتي تمكنها من ضرب أي هدف لها في الخليج.

في ثمانينات القرن الماضي؛ قضت إيران وقتاً كبيراً لتطوير ترسانة صواريخ شهاب، التي يقع مقرها أساساً في سلسلة سكود.<sup>10</sup>

وثُجبت تلك الجهود أخيراً بشها ب3؛ وهو الصاروخ المطور من صاروخ نودونج لكوريا الشمالية، مع قدراتٍ هائلةٍ قد تقوم عبرها بضرب إسرائيل، إذ يمكن إطلاق الصاروخ من وحدةٍ متنقلة، كما يستطيع الصاروخ أن يحمل أيّ حمولة كيميائية أو حيوية أو نووية، بحجم ألف كجم تقريباً.<sup>11</sup> وبحلول عام 2007؛ تم تعديل هذا الصاروخ لإنتاج صاروخ "الغدر"، وهو يعتبر تكراراً لصاروخ "شهاب 3" ولكن بمدى 600،1 كيلو متر.<sup>12</sup>

كما قامت إيران أيضاً بزيادة قدراتها العسكرية قصيرة المدى، وأبرزُ هذه التعزيزات العسكرية: "الفتاح-110"، الذي يعمل بمدى 250 كيلو متر، والنسخة المعدلة منه، "الخليج فارس"، الذي من المفترض أن يكون مجهزاً بأجهزة استشعارٍ بصريّة، ويمتلك القدرة على توجيه ضرباتٍ أكثر دقةً على الأهداف البحرية،<sup>13</sup> وقامت إيران أيضاً باختبار "سجيل 2" بنجاح، وهو صاروخ يعمل بالوقود الصلب، بالإضافة إلى عدد من المزايا التشغيلية،<sup>14</sup> وه و صاروخ (أرض-أرض) يعمل بمدى 200،2

8 نيك روبرتسون، ويول كروكشانك، وليم ليستر، "Documents Reveal Al Qaeda's Plans for Seizing Cruise Ships, Carnage in Europe"، <http://www.cnn.com/2012/04/30/world/al-qaeda-documents-future/>

9 شون بريملي، وبين فيتزجيرالد، وكيلي سيلر، *Game Changers: Disruptive Technology and US Defense Strategy* (واشنطن دي سي: مركز الأمن الأمريكي الجديد، سبتمبر/ أيلول 2013) [http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS\\_Gamechangers\\_BrimleyFitzGeraldSaylor\\_0.pdf](http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_Gamechangers_BrimleyFitzGeraldSaylor_0.pdf) //: ut1

01 شون بريملي، وبين فيتزجيرالد، وكيلي سيلر، *Game Changers: Disruptive Technology and US Defense Strategy* (واشنطن دي سي: مركز الأمن الأمريكي الجديد، سبتمبر/ أيلول 2013) [http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS\\_Gamechangers\\_BrimleyFitzGeraldSaylor\\_0.pdf](http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_Gamechangers_BrimleyFitzGeraldSaylor_0.pdf) //: ut1

10 مايكل إيلمان، "برنامج الصواريخ الباليستية لإيران"، معهد الولايات المتحدة للسلام، <http://iranprimer.usip.org/resource/ballistic-missile-program>

11 مبادرة التهديد النووي، *Missile Iran* (واشنطن دي سي: 2014)، <http://www.nti.org/country-profiles/iran/delivery>

12 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، *The Military Balance 2014* (لندن: 2014، الصفحة 300)

13 نفس المرجع، الصفحة 301.

14 مبادرة التهديد النووي، *إيران: Missile* (واشنطن دي سي: 2014)، <http://www.nti.org/country-profiles/iran/delivery>

ركزت الولايات المتحدة والقوى الغربية على برامج إيران النووي لأكثر من عشر سنوات، ولكنهم لم ينتبهوا كل تلك السنوات إلى الثلاث سنوات التي قضتها طهران في تطويرها المستمر وزيادة قدراتها العسكرية.

كيلو متر تقريباً.<sup>١٥</sup>

والتطور الذي تشهده إيران في الصواريخ التاريخية يُعقده اعتمادها على العناصر الخارجية، غير أن إيران عملت مؤخرًا على توسيع قدرات الإنتاج المحلي، من خلال تعزيز البرامج الجامعية التي تركز على تقديم الأبحاث، وتوظيف البحث العلمي لتطوير صواريخ إيران وبرامج الفضاء،<sup>١٦</sup> ومن المرجح أن يكون لهذا القطاع المحلي المزدهر آثارًا عظيمة على جهود تطوير برنامج إيران للمركبات الهوائية التي تسير بدون طيار، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

وفي فبراير/ شباط 2009؛ استغلت إيران مركبة إطلاق القمر الصناعي "سفير - 2" لإطلاق القمر الصناعي "اوميد" في المدار،<sup>١٧</sup> مما يثير القلق حول تطبيق هذه التكنولوجيا لتطورات المدى البعيد للصواريخ الباليستية العابرة للقارات.<sup>١٨</sup> وتقدمت قدرات إيران للطائرات بدون طيار بسرعة كبيرة؛ حيث تم تشبيهه "الفوتروس" بطائرات بريداتور الأمريكية التي تعمل بدون طيار، والتي يمكن تجهيزها بصواريخ (أرض جو) تكمل قدراتها الاستطلاعية.<sup>١٩</sup>

وبعد حادث التصادم والأسر اللاحق لـ "سكان إيجل" الأمريكية؛ كانت إيران قادرة على إنتاج أنموذج متطابق تقريبًا، وقد كان هذا تطورًا لا يحمده عقابه في ظل أسر إيران للطائرة "سينتينل RQ-170" في عام 2011، وهي طائرة استطلاع شبح متطورة تابعة للولايات المتحدة.<sup>٢٠</sup>

### الضعف السياسي لبعض شركاء الخليج:

تباينت أشكال صمود دول مجلس التعاون الخليجي أمام العاصفة الأولى للانتفاضات العربية، كان بعضهم قادرًا على الحفاظ على النظام الداخلي-كما يفعلون دائمًا - من خلال مزيج من القمع والخطط السياسية والمعونات الاقتصادية. ولكن لأن المنطقة في حالة تغيير وعنف مستمرين -ومن المرجح أن يستمروا في المعاناة من الاضطرابات في السنوات المقبلة نظرًا لطبيعة المشاكل الكبيرة- فإن اتجاهات حكام الخليج المستدامة على المدى البعيد بشأن الاستقرار هي اتجاهات غير مضمونة. اليوم تدعو شرائح أكبر من مجتمعات الخليج والشباب بشكل خاص -إلى التغيير بكل حماس، وفي الوقت ذاته؛ فإن التعبئة الجهادية والتطرف السني والشيعي على حد سواء يشكل تهديًا للمنطقة بالغ الخطورة، الأمر الذي يخلق ضغوطًا هائلة على دول الخليج لإعادة التوازن بين الأمن والانفتاح.<sup>٢١</sup>

بعض شركاء الخليج للولايات المتحدة -مثل قطر والإمارات العربية المتحدة - أفضل اقتصاديًا وأكثر استقرارًا من الناحية الاقتصادية من غيرهم، غير أنهم ليسوا بمأمن من الاضطرابات السياسية والتحرير الاجتماعي.

تشعر دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها مهددة بشكل خاص من قبل الانتشار المحتمل للنشاط السياسي الإسلامي الداخلي، وخصوصًا الجماعات السياسية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين.

15 إيلمان، "Iran's Ballistic Missile Program".

16 نفس المرجع، الصفحة 4.

17 وزارة الدفاع الأمريكية، Ballistic Missile Defense Report (واشنطن دي سي: فبراير/ شباط 2010)، الصفحة رقم 4.

[http://www.defense.gov/for%20web.pdf\\_bmdr/docs/BMDR%20as%20of%2026JAN10%200630](http://www.defense.gov/for%20web.pdf_bmdr/docs/BMDR%20as%20of%2026JAN10%200630)

18 إيلمان، "Iran's Ballistic Missile Program"، الصفحة رقم 3.

19 إلياس جرو، "هل تنشر إيران طائرات بدون طيار في سماء العراق. مهلاً، ماذا؟ إيران تمتلك طائرات بدون طيار؟" Passport (مدونة)، السياسة الخارجية، 25 يونيو/ حزيران 2014.

[http://blog.foreignpolicy.com/posts/2014/06/25/iran\\_is\\_deploying\\_drones](http://blog.foreignpolicy.com/posts/2014/06/25/iran_is_deploying_drones)

20 نفس المرجع السابق.

22 دول مجلس التعاون الخليجي هي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان.

وإلى جانب الأردن، تعد الإمارات العربية المتحدة واحدةً من أقرب الشركاء السياسيين والأمنيين لواشنطن ، فاستقرارها ، ومساهمتها في عمليات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة، ودورها في الحد من النفوذ الإيراني، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار المواد النووية، كل هذا يجعل دولة الإمارات العربية المتحدة دولةً بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. وللبنتاجون برامجُ تدريب مكثفة ، وأصولٍ عسكرية هامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتخذ شكلاً ملموساً في تخزين المعدات في ميناء جبل علي، و وجود بضعة آلاف من القوات الأمريكية، وكذلك تكملة الطائرات القوية المنتشرة في قاعدة الظفرة الجوية، وغيرها من الأماكن.

أما قطر فهي لا تواجه أي تهديدات إزاء استقرارها السياسي ، ولكن كما تتم عملية تحديث الدولة بسرعة كبيرة، فمن المحتمل أن تواجه صعوبات في موازنة التحفظ الديني لمجتمعها الصغير، وفي الجهود المبذولة للاستثمار بشكل كبير في التعليم على النمط الغربي، والحاجة لتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان المغتربين.

اتبعت القيادة القطرية أيضاً السياسة الخارجية عالية المخاطر التي زعزعت أمن المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين.

لقد واجهت الدوحة مؤخراً مخاوف جيرانها في رعايتها المزعومة لجماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين، وقامت بإنهاء الخلاف السياسي بشكلٍ فعالٍ مع الرياض وأبو ظبي والمنامة ، ومع ذلك، نظراً لتفضيلات قطر وموقفها الجغرافي السياسي المختلف، تطفو التوترات السياسية على السطح مع جيرانها.

قطر هي الشريك الآخر الأساسي للولايات المتحدة؛ تستضيف البلد أكبر قاعدةٍ عسكريةٍ تابعة للولايات المتحدة في المنطقة ، في قاعدة العديد الجوية- وهي مركزُ العمليات الفضائية والجوية المشترك، وهو مركز حيويٌّ من الناحية الاستراتيجية؛ إذ تناط به مهمة تنسيق الجهود الحربية للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان- كما أن قطر ساحة للشريك الأمريكي ي خزن فيها المواد والأصول العسكرية المهمة الأخرى.

من بين جميع دول الخليج، تقف البحرين كأصعب بقعةٍ من الناحية السياسية (بافتراض أن عمان تخضع لعملية انتقال سلس بعد رحيل السلطان قابوس).

يرتفع سقف المخاطر السياسية للدولة بتزايد متصاعد، ويرجع ذلك جزئياً إلى استمرار مقاومة الحكومة لمنح الحقوق الكاملة لمجموعة أوسع من السكان ، ولكن لتحليل السياسة البحرينية ينبغي النظر بشكل أساسي إلى منظور الصراع الطائفي ، وتحريض حكومة الأقلية السنية ضد المعارضة التي يقودها الشيعة - حسب ما هو مذكور في الرواية الغربية -، وهو ما يعد إفراطاً في التبسيط؛ إذ هنالك سكانٌ محليون سنّة غالباً ما ينتقدون الحكومة، وهناك شيعة موالون لها، كما يحظى تدخل إيران الخفي بل النشاط في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين بالتقدير الواجب، وذلك من خلال عناصر المعارضة البحرينية.

تدعي المنامة أن لديها أدلة تقضي بأنها مستمرة في مشاركة واشنطن، بوجود خلايا عدة داخل المعارضة البحرينية موالية لإيران وتعمل معها بشكل وثيق.

ومع ذلك، فإن ردّ حكومة البحرين المستند على الأمن في مواجهة تدخل إيران المزعزع للاستقرار؛ قام بتأخير الحل المستدام، وتأخير تنفيذ الإصلاحات الحكومية الحقيقية ، وعدم تنفيذ المطالب المشروعة للعناصر القومية داخل المعارضة... وكل هذا مما زاد أمر المنامة سوءاً على سوء.



طائرة من طراز E-2C هاوكي ترفع من حاملة طائرات USS Nimitz في خليج عمان. تعود حقوق الصورة إلى : البحرية الأمريكية/ الإعلام التخصصي من الدرجة الثالثة ناثان مكدونالد.

يثير مأزق البحرين قلقاً بالغاً لواشنطن، ولاسيماً أن البلدَ تستضيفُ الأسطولَ الخامسَ للبحرية الأمريكية، ولا يمكن لواشنطن أن تجبر المنامة على الانفتاح السياسي، كل ما يمكنها فعله هو تشجيع الحلِّ السلمي بين حكومة البحرين ومعارضيه. ومن عوامل التعقيد الأخرى أن المملكة العربية السعودية لها كبير تأثير على الأسرة الحاكمة في البحرين؛ حيث ترى الرياض أن التمكين الشيعي في البحرين يملك تهديداً على مصالحها، وبوجه آخر فهو مكسبٌ لغريمها التقليدي إيران، وهذا ما يفسر إرسال المملكة العربية السعودية مئات القوات إلى البحرين، للقضاء على الاحتجاجات المحلية ضد الحكومة البحرينية في مارس/ آذار 2011م.

دوماً ما تسعى المملكة العربية السعودية -شريك الخليج الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة- إلى الإصلاح بسبب نظامها السياسي المبهم، وتركيبها الدينية الصارمة، التي تعتمد على الأيدولوجية المحافظة جداً.

اليوم، تجد المملكة العربية السعودية نفسها في مرحلة حرجة وسط الاضطرابات الإقليمية، والتقدم الذي تحرزه إيران في المنطقة، وعلاقتها غير المؤكدة مع واشنطن.

وستستمر الأسرة الحاكمة في اعتمادها على رأس مالها الهائل، والاستفادة من أنظمة الرعاية التي توطد لها سلطانها وتحافظ على الاستقرار الداخلي، غير أنها بمواجهة القيود المالية المتزايدة؛ فربما يكون هناك حدٌ لما تنفقه المملكة على إسكات

المعارضة، في حين أنها تدعم الحكومات السنوية الأخرى في نفس الوقت، مثل حكومة مصر.

وفي الآن ذاته؛ تتزايد مطالب الشباب التي تثير القلق، وكذلك تزداد المطالب المجتمعية برعاية صحية أفضل، وبالتعليم والبنية التحتية، وبتوفير فرص العمل.

وفي ظل تناوب الاستهلاك المحلي للطاقة، والذي يُقدَّر الآن بأقل من ربع إجمالي الإنتاج السنوي للمملكة؛ فإن المتوقع أن يفوق معدل استهلاك الطاقة بالمملكة معدلات التصدير بحلول أواخر عشرينيات القرن الحالي.

وفي حال ما إذا استمر سعر النفط منخفضاً على مدى فترة طويلة من الزمن؛ فهما يكافح النظام في سبيل توفير السلع والخدمات العامة، ومن ثم فقد يكون هذا الأمر باعثاً على تعالي الأصوات المنادية بإسقاط شرعية النظام.

أخيراً وليس آخراً؛ في حين كان التحول السياسي من الملك عبدالله إلى الملك سلمان تحولاً سلساً، فإن الأخير مازال يحكم بفعالية تامة، متحملاً عبء وضع حجر الأساس للجيل القادم من القيادة السعودية.<sup>25</sup>

قد يبدو على عمان غفوة سلامٍ ظاهري، غير أن الدولة تواجه تحديات اقتصادية وإدارية كبيرة، في ظل النمو السكاني المطرد من جهة، وتقلص عائدات النفط من جهة ثانية.

من الناحية السياسية؛ يحظى سلطان عمان قابوس بن سعيد بحبِّ معظم العمانيين، ولكنهم لا يزالون قلقين إزاء ما سيحدث بعد رحيله،<sup>25</sup> إذ أن قابوس يبلغ من العمر أربعة وسبعين عاماً، وهو في مرحلة صراع ومغالبة مع المرض، ومن الممكن ألا يعيش فترة أطول.

قام قابوس بعمل الكثير لتطوير بلاده ورفع مكانتها الإقليمية منذ الإطاحة بوالده في عام 1970، والغيريب في الأمر كونه استطاع تحقيق كل تلك الإنجازات بمفرده تقريباً، وإن كان من شركاء فرما عددٌ قليل جداً من الشركاء الإقليميين، وعدد قليل كذلك من المستشارين ذات الخبرة والثقة، مثل وزيره المسؤول عن السياسة الخارجية، يوسف بن علوي.

وفي ظل انتفاء وجود أشقاء أو أبناء ليكونوا بمثابة ورثة العرش، وفي ظل انتفاء وجود مؤسسات سياسية يمكن الوثوق بها، أو أي أطرافٍ تدير المرحلة الانتقالية بشكل فعّال، فإن كثيراً من المحللين يشعرون ببالغ القلق إزاء احتمالية مرور عمان بمرحلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار بعد حكم قابوس.

ومع ذلك؛ فينبغي ألا نبالغ في هذا الشأن، إذ لا يوجد في عمان انقسامات طائفية أو دينية، حيث إن غالبية العمانيين ليسوا سنة أو شيعة؛ بل هم مسلمون إباضيون (الإباضية طائفة لاهوتية أقرب إلى الشيعة)، وهذا ما يقلل من فرص العنف السياسي في عمان بعد رحيل قابوس، ورغم ذلك فينبغي ألا تغيب عن الأذهان تلك الجروح القديمة والفوارق الاقتصادية النسبية بين الشمال والجنوب، والتي قد تكون سبباً لموجة من الاضطرابات السياسية التي تزكي أوارها عناصر فعّالة وانتهازية جديدة.

عمان لا تترتب النفط الذي يجعلها دولة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة والاقتصاد العالمي، ولكن بالنظر إلى جغرافيتها الاستراتيجية، وهدوئها الداخلي، والتسامح الديني، والوسطية والانفتاحية، ودورها كوسيط إقليمي، توفر مثل تلك المميزات يجعلها دولة مهمة.

22 بلال صعب، "طريق المملكة العربية السعودية للأمام: لماذا يعد الملك سلمان ماضياً وليس مستقبلاً"، *Foreign Affairs*، 23 يناير/ كانون الثاني 2015، <http://arabias-way-forward-www.foreignaffairs.com/articles/142809/bilal-y-saab/saudi>

تسيطر سلطة عمان على النصف الجنوبي من مضيق هرمز، والذي تمر من خلاله من 30% إلى 40% تقريباً من إمدادات النفط في العالم (وتسيطر إيران على النصف الآخر) ، وأكثر الأمور خطورة؛ كون قنوات المياه العميقة الرئيسية والممرات الملاحية في المضيق تقع في المياه العمانية ، وتتمركز أيضاً الأصول العسكرية الأمريكية في عمان، بما في ذلك قاعدة مصيرة الجوية وقاعدة ثمرت البحرية الجوية للطائرات الدورية المضادة للغواصات، في حين أن القوات الجوية الأمريكية لها حق الوصول إلى مطار سيب الدولي.

أما بالنسبة للقوى الغربية-على وجه الخصوص- فستبقى عمان ذات الأهمية الاستراتيجية الأساسية لأمن الخليج.

ولا تزال الكويت تحاول الموازنة بين الحكم الملكي والانفتاح السياسي ؛ فقد سمح حكم أسرة الصباح بذكاء سياسي باعتماد سياسة برلمانية محدودة لتجنب عدم الاستقرار ، غير أن التقلب السياسي يبقى حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، ويعاني الكويتيون من سخط اجتماعي إلى حد ما، أدى إلى اندلاع مظاهرات مناهضة للحكومة.

يُتّكى اعتماداً الكويت المستمر على الولايات المتحدة إلى موقعها الاستراتيجي على رأس الخليج، بين العراق والمملكة العربية السعودية، وإنتاجها النفطي الكبير (من المحتمل أن تصل إلى أربعة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020)، ونسبة صافي التصدير (من المتوقع أن تظل واحدة من أهم الدول على مدى السنوات الخمس المقبلة) ، وتجربتها المفيدة - وإن لم تكن مثالية- في مجال الإصلاح السياسي.

لدى الولايات المتحدة نحو ثمانية آلاف جندي في الكويت،<sup>24</sup> يخضعون لتدريبات مشتركة مع القوات الكويتية، وتنفيذ مهام المراقبة، وبناء قدرات الشراكة، ويحفظ البنتاجون بجمس عشرة قاعدة عسكرية في الكويت، نصفهم تقريباً لا يزال نشطاً، وتظل الكويت الدولة التي لا غنى عنها بالنسبة للولايات المتحدة ؛ إذ تعتبر بؤرة تركز القوات الأمريكية تمكّنها من الوصول إلى منطقة الخليج.

ومجمل القول؛ أن غياب إصلاحات الإدارة وعدم بناء المؤسسات الفعال، قد يضعف حلفاء الولايات المتحدة في الخليج سياسياً، مما يتسبب في وجود معضلات سياسية بالنسبة لواشنطن.

هل يجب الإطاحة بحكومات الشركاء في منطقة الخليج من قبل العناصر المعادية للولايات المتحدة، مما يؤدي إلى عدم تمكين الولايات المتحدة من الوصول العسكري بشكل أسرع!!؟

2014، Foreign Affairs، 31 أكتوبر / تشرين الأول

52 بلال صعب، "الشريك الصامت: كيف أصبحت سلطنة عمان البلد التي لا غنى عنها في الشرق الأوسط"، <http://www.foreignaffairs.com/articles/142323/bilal-y-saab/silent/>

24 روزا بروكس، "صورة للجيش بوصفه يقوم بعمل مستمر"، Foreign Policy، 8 مايو / أيار 2014،

<http://www.foreignpolicy.com/aligned-forces-raymond-odierno/articles/2014/05/08/portrait-army-work-in-progress-regionally/>

**تحمل السلفية الجهادية:**

لكن أوباما قد أكد في استراتيجية الأمن الوطني لعام 2010؛ أنه "لا يتحمل مسؤولية أكبر من ضمان سلامة الشعب الأمريكي".<sup>٢٥</sup>

تدهورت قوة تنظيم القاعدة وأتباعها إثر مهاجمتها للولايات المتحدة؛ بسبب نشاط الولايات المتحدة وقوة فعاليتها في عمليات مكافحة الإرهاب، والتي قتلت أو اعتقلت كبار القادة الإرهابيين (مثل ذلك أسامة بن لادن)، وأحبطت المؤامرات الإرهابية، وقطعت تمويل الإرهاب.

وفي 7 يناير/ كانون الثاني 2015؛ وقعت في باريس مجموعة من الهجمات الإرهابية، التي إن دلت على شيء فدلالته على أن الحرب ضد تنظيم القاعدة وأيديولوجيته قد انتهت، ليتحول تهديد المتطرفين إلى شكل أكثر انتشاراً وتعقيداً- كما هو واضح من ظهور داعش-، مما يجعل من الصعوبة بمكان هزيمته والقضاء عليه.

وهكذا تظل مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسلامة شركاء الخليج؛ معرضة للخطر بسبب التطرف الإسلامي، الذي انتشر منذ بداية الانتفاضات العربية.

وعلاوة على ذلك؛ فبنفس الفعالية التي كانت عليها حملة مكافحة الإرهاب، لا يوجد أي شيء يشير إلى تضائل أيديولوجيات الحركات مثل تنظيم القاعدة وداعش، بل وفرت العديد من الأزمات الإقليمية للكيانات الجهادية فرصاً استراتيجية لإعادة تجميع الصفوف ولم الشتات، وإعادة التوزيع على مناطق جديدة وتوسيع الانتشار، وتشمل تلك الأزمات الحرب الأهلية الموجودة في سوريا، وزيادة نسب وقوع اليمن في حالة من الفوضى، وسياسات العراق غير المستقرة، وانعدام القانون في ليبيا، وانعدام الأمن في شبه جزيرة سيناء المصرية.

باختصار؛ ستبقى الجهادية السلفية مادامت الأسباب الجذرية للعنف السياسي موجودة!!



## استراتيجية الولايات المتحدة الدفاعية في المستقبل

لكي تكون استراتيجية وزارة الدفاع الأمريكية أكثر فعالية في منطقة الخليج؛ يجب على واشنطن أن تحدد مصالحها الرئيسية بوضوح في المنطقة، يتناقش متخصصو السياسة الخارجية التابعون للولايات المتحدة في كثير من الأحيان حول ما يشكل مصلحة رئيسية للولايات المتحدة في منطقة الخليج (وفي الشرق الأوسط بشكل عام)، وكذلك حول أفضل وسائل الحفاظ على تلك المصالح، ويرى البعض أن مصالح الولايات المتحدة تكمن بشكل أساسي - إن لم يكن الوحيد - في مصادر الطاقة التي تتركز في هذا الجزء من العالم، ومن المفترض أن تكون أي مصالح أخرى ثانوية، أو متعلقة بحماية إمدادات الطاقة العالمية وحرية التجارة.

لا يمكن المبالغة في أهمية موارد الطاقة التي تتمتع بها المنطقة، حيث تحتفظ العراق، وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة بنحو 48% من احتياطي النفط على هذا الكوكب،<sup>26</sup> ويتنحج دول مجلس التعاون الخليجي وحدها ما يقرب من 24% من كل النفط المتداول في الأسواق العالمية،<sup>27</sup> وفي حين أن الاقتصاد الأمريكي لا يعتمد على موارد الطاقة في منطقة الخليج بشكل مباشر، إذ تضم منطقة الخليج 20,5% فقط من واردات النفط الأمريكي بالنسبة لعام 2013<sup>28</sup>، بالرغم من ذلك إلا أن الاقتصاد العالمي يعتمد عليهم بالفعل.

وقد انخفض اعتماد الولايات المتحدة بشكل أكثر؛ لأن التكنولوجيات الحديثة في استخراج الغاز الطبيعي والنفط ساعدت على زيادة الإنتاج الصخري في الولايات المتحدة القارية، ولكن نظراً لكون سوق النفط سوقاً عالمياً، فسترتفع أسعار النفط إذا اختفى نفط منطقة الخليج من السوق، وستدفع الولايات المتحدة أكثر للحصول على الطاقة، وهذا ما من شأنه أن يضرب بالاقتماد العالمي، بما في ذلك اقتصاد الولايات المتحدة، ولذلك فإن فكرة تخلي الولايات المتحدة عن نفط الشرق الأوسط فكرة خاطئة؛ إذ ينبغي التفرقة وعدم الخلط بين الاكتفاء الذاتي لطاقة الولايات المتحدة - هدف محتمل تحقيقه بحلول عام 2030<sup>29</sup> - وبين الاستقلال في مجال الطاقة، وهو السعي غير الواقعي، وعلاوة على ذلك؛ تعتمد الولايات المتحدة بنفس القدر على إمكانات أوروبا، والاقتصادات الرئيسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين، لكي يكون التدفق الموثوق للنفط والغاز في متناول الجميع، ومن ثم فإن الترابط الاقتصادي بين الدول يعد ترابطاً حقيقياً في عصر تتزايد فيه العولمة باستمرار.

ومع ذلك؛ فإن الطاقة ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في منطقة الخليج، هناك ثلاثة مصالح أخرى للولايات المتحدة على الأقل؛ **أولاً:** منع انتشار أسلحة الدمار الشمار، **ثانياً:** التصدي للمجموعات الإرهابية التي تستهدف الولايات المتحدة والأصول الهامة للولايات المتحدة في المنطقة، **ثالثاً:** ضمان سلامة الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة. وإذا ما انتشر نفوذ إيران؛ فلن هذا سيشكل بدوره خطراً كبيراً على الأمن الإقليمي، وسيكون تحدياً كبيراً للنظام العالمي، ونظام منع

26 شركة البترول البريطانية، BP Statistical Review of World Energy (لندن: يونيو/حزيران 2014)، [http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy\\_economics/statistical-review-2014](http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy_economics/statistical-review-2014)

[BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf](http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy_economics/statistical-review-2014-full-report.pdf)

27 المرجع السابق، الصفحة رقم 8.

28 ستاتيسستا، "واردات النفط للولايات المتحدة من الخليج الفارسي كنسبة من مجموع الواردات بين عامي 2000 و2013"، <http://www.statista.com/statistics/191254/percentage-of-us->

<http://www.statista.com/statistics/191254/percentage-of-us->

[from-persian-gulf-since-2000-petroleum-imports](http://www.statista.com/statistics/191254/percentage-of-us-)

29 ميج هاندلي، "BP Projection: U.S. Will Be Energy Self-Sufficient by 2030"، *U.S. News & World Report*، January 16, 2013.

<http://www.us-energy-self-sufficiency-usnews.com/news/articles/2013/01/16/bp-shale-boom-key-to->



عرضة لغارةٍ من الولايات المتحدة لنزع السلاح ، ورغم ذلك؛ فإن موقف إيران الحساس قد يعقد الخطط العسكرية للولايات المتحدة، إذ ربما تضطرُّ إيران حال احتدام الأزمة إلى المعالجة بضرية استباقية؛ خوفاً من فقدان أسلحتها النووية القليلة، وخصوصاً إذا أدركت أن الضربة وشيكة، وفضلاً عن ذلك؛ قد تتسبب قدرات إيران المحدودة في القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات في ردِّ فعلٍ عكسيٍّ خطير أثناء الأزمة.

إطلاق غارة لنزع السلاح ضد إيران المسلحة نووياً ستكون أقل خطورة وأكثر جدوى ، إذا تحصلت واشنطن على معلومات دقيقة حول عدد رؤوس الحرب النووية في إيران ومواقعها، مع ضمان أن تلك الأسلحة لن تتحرك أو يتم إطلاقها قبل الضربات. إن محاولة وكالات المخابرات الأمريكية تجمّع استخبارات دقيقة حول كل تلك الأهداف ، فرصة ربما تكون ضئيلة، وخ اصة إذا فشلت في كشف جهود إيران بالتفجير في المقام الأول؛ حيث أن الأسلحة النووية قد تُخفي في مكانٍ ما أو تتحرك من مكانها، ومن ثمّ فإن إيران قد تخلق حالةً من عدم اليقين في العمليات أو الغموض الاستراتيجي، مما يجعل واشنطن تفكر ملياً قبل شن أي هجوم، وما تحتاجه إيران هو سلاح نووي واحد أو اثنين ان من أجل البقاء ؛ لنتمكن من استخدامهم ضد مصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج، أو أن تطلقهم في اتجاه إسرائيل.

باختصار؛ من غير المؤكد أن يقوم الهجوم الأمريكي التقليدي، مهما كان هائلاً ومهما ومرقداً بشكلٍ جيد، بالقضاء على جميع الأسلحة النووية التي تمتلكها إيران. يجب ألا يكون هناك أي أوهاام حول الاستقرار الاستراتيجي في منطقة الخليج ، حال ما إذا امتلكت إيران أسلحة نووية ، بل سيتفاقم الأمر - فالوضع محفوف بأزمات خطيرة متعددة - لاسيما إذا ما واجهت الدول الإقليمية الأخرى ذلك بالحصول على قنابل مماثلة. ومن الجدير بالذكر أن مواعيد الرحلات للصاروخ الباليستية بين إيران وإسرائيل ، أو المملكة العربية السعودية قصيرة للغاية ، وقد تكون أزمة عدم الاستقرار حادةً للغاية، مما يتسبب في خلق قلب موازين التوازن الاستراتيجي، وجعلها أكثر تقلباً من أي وقت مرّ خلال الحرب الباردة.

### **إعادة الطمأنينة**

حتى لو نجحت الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة في كبح قدرات إيران النووية؛ فسيكون هناك علاقات متبادلة من عدم الثقة بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب التوترات التاريخية بين إيران وجيرانها العرب في منطقة الخليج، ولن ت خفي تلك الحالة بين

ليلة وضحاها، وتشعر دول الخليج العربي ببالغ القلق بشأن إمكانات إيران المسلحة نووياً، ولكن القلق الأكثر إلحاحاً الآن هو تهديد إيران، المتمثل في سعيها نحو زعزعة الاستقرار عن طريق خلق اضطرابات داخلية، وإلى أن تبدأ إيران في التصرف باعتبارها دولة مسؤولة؛ تبقى القوات الأمريكية والدول غير الموسعة في مواقعهم الاستراتيجية في

يجب ألا يكون هناك أي أوهاام حول الاستقرار الاستراتيجي في منطقة الخليج إذا امتلكت إيران أسلحة نووية. سيتفاقم الأمر - فالوضع محفوف بأزمات خطيرة متعددة - خصوصاً إذا حصلت الدول الإقليمية الأخرى

منطقة الخليج؛ ليتفقدوا إيران ، ولحماية مصالحهم المشتركة، ولإعادة طمأننة أصدقائها في الخليج بأن الاتفاق النووي مع إيران لن يسمح ل طهران بزيادة نفوذها في المنطقة . ولأجل حماية مصالح الولايات المتحدة؛ فينبغي عليها أن تحفظ قدراتها العسكرية في منطقة الخليج، ولكن في عصر الانعزال؛ فإن التحدي الكبير بالنسبة ل واشنطن هو إيجاد التوازن الصحيح بين متطلبات الطمأننة الموضوعية، والمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وحول العالم، وتكاليف الميزانية. وقيام الولايات المتحدة بنشر القدرات العسكرية الفعالة بشكل غير كاف؛ قد يزيد منشور انعدام الأمن لدى دول الخليج ، وكذلك يبعث بظلال الشك في واشنطن، وقد يرسل رسالة استرضاء للمتشددين الإيرانيين، وربما يتسبب التمادي في الاتجاه الآخر ، مع وجود البصمة العسكرية الأمريكية الضخمة؛ في خسائر مالية وربما سياسية، وتقويض جهود الولايات المتحدة لتشجيع الشركاء الإقليميين في السعي نحو إصلاحات دفاعية وأمنية أكبر، إذ لا يقدم أي حل بالنسبة لتهديد إيران، الذي يمكن معالجته بشكل أكثر فعالية من خلال التدابير السياسية والأمنية والاقتصادية، التي تعزز الاستقرار الداخلي للشركاء الإقليميين.

## مكافحة الإرهاب

منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، نجحت عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية في تقويض التهديد العالمي الذي يشكله تنظيم القاعدة، ولكن هناك جدل حول فعالية تلك الجهود نفسها؛ حيث لا يزال التهديد الإرهابي في تصاعد مستمر، فضلاً عن تنوع أساليبه وتعقدها من ناحية التطور التخطيطي والنطاق الجغرافي.

على سبيل المثال؛ استخدام الطائرات بدون طيار - بهدف تعطيل الاتصالات والأنشطة- هي الأداة المفضلة لدى الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وهي أداة خادعة بقدر ما تكون جذابة، حيث تتجنب الولايات المتحدة عبر تلك الطريقة غالباً انتشار القوات البرية، وتقلل من خطر وقوع ضحايا أمريكيين، كما أنها ذات تكاليف أقل مقارنة بالمهام المماثلة<sup>33</sup>، ورغم ذلك؛ فإن فعاليتها (كما هو واضح في العراق وأفغانستان) تتركز على جمع المعلومات الاستخباراتية العليا في بعض الحالات، مع استخدام القوات البرية في نفس الوقت.<sup>34</sup>

إن من الصعق وبمكان استهداف المتطرفين في ظروف مثل التي تمر بها سوريا والعراق، بسبب عدم وجود قوات برية أمريكية،<sup>35</sup> وقد صرح بعض كبار المسؤولين التابعين للولايات المتحدة في أن الجهود المبذولة لاحتواء داعش قد تبوء بالفشل، دون وجود الدعم الأرضي.<sup>36</sup> ومن الممكن أيضاً أن تتجاوز تلك الهجمات السكان الموجودين في نطاق الإرهابيين المستهدفين،<sup>37</sup> على الرغم من أن أمر الضربات الجوية، التي تنتسب وحدها في أن يصبح الفرد متطرفاً، تعد أمراً خلافياً.<sup>38</sup>

ارتباط تنظيم القاعدة بالجماعات الإرهابية، وبشكل عام لم يتم رده بفعالية، بل إن التنظيم في الكثير من الأحيان يجد هدفه وبغيته في ظل الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، وفي بعض الحالات توفر القدرات العسكرية الدعم الحيوي لجهود مكافحة الإرهاب، في شكل هجمات الطائرات التي تعمل بدون طيار المستهدفة، وأيضاً قوات العمليات الخاصة الأمريكية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والمراقبة المستمرة.<sup>39</sup>

وعموماً، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب نهجاً عسكرياً بشكل مختلف عن النهج الذي تفرضه الجهود التي تركز على إيران، وبدلاً من الاستفادة من الوجود العسكري التقليدي واسع النطاق؛ فإن الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تستفيد من المواقع العسكرية التي تركز على جمع المعلومات الاستخباراتية، وبناء القدرات لشركائها (خصوصاً في تطوير الشرطة وقوات الأمن الداخلي)، والعمليات المستهدفة في الشرق الأوسط محدودة النطاق.

33 دانيال بيمان، "لماذا تعمل الطائرات بدون طيار: قضية واشنطن في اختيار الأسلحة"، بروكنجز، يوليو/تموز- أغسطس/أب 2013، <http://www.brookings.edu/research/articles/2013/06/17-weapon-choice-us-counterterrorism-byman-drones-obama>

34 كاثارين زيرمان، "سقوط استراتيجية أوباما في مكافحة الإرهاب تسقط بالفعل"، U.S. News & World Report، 11 سبتمبر/أيلول 2014، <http://www.usnews.com/debate-dub/does-obamas-counterterrorism-strategy-is-already-failing/right-strategy-for-the-islamic-state-obama-have-the>

35 بيتر شرويدر، "ديمسي: قد تكون القوات البرية مفيدة في الحرب ضد داعش"، Hill، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014، <http://thehill.com/blogs/blog-briefing-room/news/220512-http://thehill.com/could-be-helpful-in-isis-fight-dempsey-ground-troops>

36 بريانا إهلي، "يقول بويتر إن هزيمة داعش تعني استخدام القوات البرية"، Fiscal Times، 28 سبتمبر/أيلول 2014، <http://www.thefiscaltimes.com/Articles/2014/09/28/Boehner-Says-http://www>

37 إبراهيم موثانا، "كيف تساعد الطائرات بدون طيار تنظيم القاعدة"، New York Times، 13 يونيو/حزيران 2012، <http://www.nytimes.com/2012/06/14/opinion/how-drones-help-http://www.nytimes.com/2012/06/14/opinion>

38 مديحة أفضل، "هجمات الطائرات بدون طيار والحركة المناهضة لأمريكا في باكستان"، بروكنجز، 7 فبراير/شباط 2013، <http://www.brookings.edu/research/opinions/2013/02/07-ut2>

سي، مركز التطور الأمريكي، 10 سبتمبر/أيلول 2014، <http://www.americanprogress.org/issues/pakistan-afzal-drones-anti-americanism>؛ وبريان كاتوليس، وهرادن لانج، وفيكرام سنغ، Defeating ISIS: An Integrated Strategy to Advance Middle East Stability (واشنطن دي

39 US Department of Defense, 2014 Quadrennial Defense Review, March 5, 2014 [http://www.defense.gov/pubs/2014\\_Quadrennial](http://www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_Defense_Review.pdf)

## التنمية السياسية

لن يهدأ خطر الإرهاب والخطر الإيراني في ظل غياب المساعي الجادة لدفع التنمية السياسية قدماً في منطقة الخليج، وقد يصبح بعض شركاء واشنطن في منطقة الخليج وفي أماكن متفرقة في الشرق الأوسط أكثر وهناً وأشد ضعفاً من الناحية السياسية. قد يقصد بالتنمية السياسية عدة أمور؛ إذ يتراوح تعريفها الاصطلاحي بدءاً من الانفتاح السياسي حتى البناء الأساسي للشعوب، وإذا وُجد خلل ما في إحلال التنمية السياسية في دول مثل مصر وليبيا وسوريا والعراق واليمن؛ فليّن السكان المحليين والأجانب على حد سواء يرجعون ذلك لشرعية النظام السياسي، فتنفيذ الإصلاحات - في ظل هذه الظروف خاصة - من قبل الحكومة قد يُعدّ أمراً غير شرعي، وقد يكون غير كافٍ، وقد يكون هناك عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكومين.

إن الإدراك الدقيق للسبب وراء الوهن السياسي للدول العربية هو أمر مهم للغاية لاستراتيجية الدفاع الأمريكية ولأية جهود أمريكية لدعم الاستقرار في تلك البلاد.

يفتقر الخليج العربي للتنمية السياسية والإصلاحات التي لا غنى عنها، لكن قد يكون الأكثر إثارة هو تقييم التنمية السياسية في المنطقة، من خلال تحليل أوجه القصور في مباني المؤسسات وقدرة الدولة وتنمية المواطنين.

القلة من المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يشكون في حقوق قاداتهم في الحكم، والعديد منهم غير راضين عن قدرات قاداتهم للإصلاح والتنفيذ، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بالخدمات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. إجمالاً؛ حيث إن الشرعية السياسية والأداء هما أكبر مشكلات العديد من الدول العربية؛ فإن الأداء هو القضية الوحيدة الرئيسة في بعض دول الخليج العربي.

تكافح هذه الدول لتلبية احتياجات من يعيشون خارج العواصم والمناطق الحضرية الكبيرة الأخرى، وليس ثمة شك في أن الفرقين جدا في التنمية بين وسط الدولة وأطراف الدولة في دول الخليج، وتكتسي حياة سكان المناطق الريفية بالفقر والعزلة، مما يجعل تلك المناطق أكثر عرضة للتطرف والعنف السياسي.

وقد تبنت بعض الدول الخليجية وأبرزها المملكة العربية السعودية إصلاحات محلية لدعم جهود التنمية في المناطق الريفية، وبالرغم من الإفادة التي ستحققها تلك الجهود اللامركزية إلا أنها ما زالت ناقصةً وبعيدةً عن الاستراتيجية الإنمائية على نطاقها الأوسع.

وإدراك الإجابة عن التساؤل: لماذا دول الخليج العربي واهنة سياسياً؟! أمر مهم لاستراتيجية دفاع الولايات المتحدة، ولأي جهود من شأنها تعزيز الاستقرار في تلك الدول.

معظم دول مجلس التعاون الخليجي قائمة على أساس قبلي مع ثقافات سياسية مميزة، فهي غير ديمقراطية بالشكل الكافي لتدخل في صراع مع قيمهم وعاداتهم ودينهم، ولكن ببساطة لديهم الحكومة التمثيلية الخاصة بهم، جنباً إلى جنب القوانين والإجراءات القائمة على الشورى.

على عكس الحكمة التقليدية ؛ يُقدَّرُ الدبلوماسيون الأمريكيون التاريخ والنسيج الاجتماعي والتطلعات السياسية لنظرائهم الخليجيين، غير أنه قد يكون من الأفضل أن تعكس ذلك بشكلٍ أكثر فاعلية في السياسة الرسمية.

ومع ذلك؛ لا شيء من ذلك يستطيع إخراج الدول العربية الخليجية من حصار الحياة السياسية وانتهاك حقوق الإنسان ؛ إذ يتعارض التسلسل والمركزية المفرطة مع التنمية، سواء التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

تُدين واشنطن باستمرارٍ معظم أعمال القمع الحكومية ضد المدنيين في منطقة الخليج العربي ، لدعم التظاهر السلمي ، داعية إلى الإصلاح ولحقّ المدنيين في التعبير عن آرائهم. ورغم ذلك؛ فإن باستطاعة أمريكا أن تكون أكثر دقةً فيما يتعلق بحدوده الفعلية وأولوياتهم، وينبغي عليها تقديم مساعدة مفصلة.

ويمكن تحقيق ذلك فقط من خلال الحوار المستدام والجاد بين الجانبين ،وينبغي أن يقودَ البيت الأبيض الحوارَ من الجانب الأمريكي بمساعدة كبار المستشارين والمتخصصين في الدول في وزارة الخارجية ، فضلاً عن فريق عمل على خبرة عالية في السفارات الأمريكية في المنطقة، ولأجل تحقيق هذا الهدف؛ ينبغي اتباع نهج عسكري مدني، أكثر تكاملاً، قد يكون مفيداً إضافة خاصة.

---

42 إن البحرين حالة مثيرة للاهتمام؛ إذ أن وجود عناصر المعارضة الشيعية غالباً ما يجعلهم يشككون في شرعية النظام السائد، والذي يتبع النظام السني، ولكن على نطاق أوسع في الشرق الأوسط، إذا استمر الأداء على وضعه الحالي سيزداد سوءاً وركوداً، وستتفاقم قضايا الشرعية السياسية.



## الوضع المستقبلي لقوات الدفاع الأمريكية

المبدأ الأساسي في الوضع المستقبلي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج -بصرف النظر عما يحدث في الملف النووي الإيراني- يقتضي باستمرار دخول القوات العسكرية إلى الخليج ، إذما لا شك فيه ؛ أن من الأفضل لواشنطن أن تركز على تحديد التدابير التي من شأنها تعزيز وجودها ، والحفاظ على الدخول العسكري ، بدلاً من تركيزها الدائم على هيكل القوة، وينبغي ألا تستشعر الحرج في أن توضيح لشركائها في الخليج : لماذا الخيار الأول هو الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية والمنفعة المتبادلة عن الخيار السابق؟!

يجب أن نعزز إعادة التخطيط الناجح لوضع القوات الأمريكية في الخليج وفي أي مكان آخر ، من قدرتها العسكرية، ففي الواقع لا يجب دعم أي مناقشة هامة بصدد هذا الموضوع بالأرقام ، حيث أن القدرة هي العامل الأهم في معادلة الردع وتجديد الثقة ، ولا يجب الاعتماد في ذلك على المبادئ التوجيهية أو المعيار الرئيسي ، بخاصة في ظل الوضع الراهن حيث العدو الرئيسي-في هذه الحالة إيران- لديه قدرات عسكرية تقليدية أقل جودة.

لتبسيط الأمر ، عند التفكير في إعادة تشكيل الموجودات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، يجب أن لا يكون السؤال الجوهرية : "كيف يمكن زيادة تلك القدرات ، أو تقليصها؟! بل يجب أن يطرح السؤال على هذا النهج: " ما هي تلك القدرات وأين توزع؟". لأن إيران تخلق تحديات متعددة -يتمثل التحدي المباشر في برنامجها النووي المثير للجدل فضلاً عن تطور أنظمة ترسانة الصواريخ والأسلحة الأخرى، بينما يتمثل التحدي غير المباشر في وكلائها غير الحكوميين المحليين- بسبب هذه التحديات يجب على أمريكا البحث عن التوازن الصحيح بين أمرين؛ الأمر الأول: إيجاد وسيلة لردع إيران عن مهاجمة الدول المجاورة لها ، واحتمالية اكتساب قدرات نووية، والأمر الثاني: البحث عن وسيلة للتصدي لنهجها الناجح غير المتماثل. وجلي للعيان أن الأمرين مختلفين؛ حيث الخيار الأول يركز على الدفاع الخارجي ، بينما الخيار الأخير يركز على الأمن الداخلي.

## إذا لم تصبح إيران دولة نووية

إذا ما فندت إيران الظنون في كونها تتجه نحو مسار نووي عسكري وتخلت عنه ، وقامت بالتوقيع على اتفاقية مجموعة 1+5 (مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس أمن الأمم المتحدة) والتي تقتضي التحقق من حظر برنامجها النووي؛ فسوف تحرر استراتيجية قوات الدفاع الأمريكية من العبء العسكري الهائل، ومصدر التوتر السياسي الذي يتقل عاتقها. وبهذا تستطيع الولايات المتحدة التركيز على معالجة المشكلات الأبسط والأسهل ، ولكنها لا تزال تشكل تحدياً ، متضمنة الخطر الإيراني غير المتماثل، وانتهاك محتمل لاتفاق النووي.

تستطيع الولايات المتحدة في هذه الأوضاع تحقيق أفضل حماية لمصالحها في منطقة الخليج ، فضلاً عن حماية شركائها إذا تبنت سلسلة من التحسينات الإضافية لوضع قواتها وتوزيعها جغرافياً بشكل أفضل، وتحقيق مرونة عملية واستدامة من الناحية السياسية، وقوة من الناحية التخطيطية. وترد تلك التحسينات فيما يلي:

### إقتراح عرض معاهدة دفاع مشتركة، ومن ثم التفاوض مع دول الخليج العربي الراغبة

قبل بضع سنوات؛ دعا المسؤولون الأمريكيون إلى فكرة معاهدة الدفاع المشتركة مع دول الخليج العربي ، حيث بات التوصل لاتفاقٍ نووي مع إيران أمراً صعب المنال، فاقترحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في يوليو 2009، فكرة مدد الولايات المتحدة مظلة الدفاع، لتسع الشركاء الإقليميين الراغبين، إذا ما امتلكت إيران الأسلحة النووية. قد يواجه المسؤولون الأمريكيون مأزقاً شديداً بشأن توقيت مظلة الدفاع تلك، وأنها لن يكون لها وجود على أرض الواقع إلا بعد امتلاك إيران القنبلة النووية.. ولكن ما الوضع الآن؟!

إذا وقعت إيران والمجموعة 1+5 الاتفاق النووي، سيكون لذلك انعكاس هام على أمن جزء حيوي استراتيجي من العالم واستقراره، كما تمنح مثل هذه الموافقة منافع أمنية إقليمية هامة ، ولكنها قد يشوبها أيضاً مخاطر كبيرة؛ ولا سيما أنها قد تمنع إيران من إنتاج السلاح النووي فوراً (على الأقل خلال مدة الاتفاق، والذي وفقاً للتقارير يبدو أنه محدد بمدة) غير أنها لا تستطيع كبح جماحها عن تصنيعه طيلة الوقت، أو أن تحولها إلى دولة مسئولة تحترم سيادة جيرانها.

الشركاء الإقليميون المهمون للولايات المتحدة مثل إسرائيل ومصر وتركيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة ، جميعهم تتناوبهم الشكوك بشأن ما يروونه اتفاقاً نووياً سنياً؛ حيث لا يجد إيران تماماً من قدراتها النووية.

يعتقدون أن مثل هذا الاتفاق سوف يسمح ل طهران وحدها بالسيطرة على جيرانها، وتشكيل السياسة في المنطقة وفقاً لمصالحها، على حساب الأمن الإقليمي والمصالح المشتركة.

إنّ خلوّ إيران المؤقت من السلاح النووي من شأنه الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، ولكنه من غير الواضح إذا ما كان هذا سيجعل المنطقة أكثر أمناً أم لا . حرصاً على أمنهم ولضمان مستقبل العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة؛ سيجأ شركاء واشنطن الإقليميين إلى التحوط لتقليل خسارتهم، وسيعدون العُد وينافسون بشراسة مع إيران في مختلف المجالات الاستراتيجية، وربما يؤدي ذلك الأمر إلى خلق معضلات أمنية شائكة في المنطقة، مما يزيد من احتمالية نشوب الحرب، ومن المؤكد أن تضرر تلك التأثيرات المتعاقبة - غير المحتملة - بالمصالح الجوهرية للولايات المتحدة في المنطقة ، وكذلك الأمن الدولي.

ومن أجل ا لحماية ضد تصاعد موجات عدم الاستقرار في المنطقة على نطاق واسع ، والتي قد تتجم عن الاتفاق النووي الإيراني، ينبغي على الولايات المتحدة وضع الأمور في نصابها، فتوضح لشركائها الإقليميين أن أمنهم سيبقى من أولى أولويتها، وأنها لن تسمح لإيران مطلقاً بإرهاب جيرانها.

يجب على الولايات المتحدة في مسعاها لتحقيق هذه الغاية التفاوض على معاهدة الدفاع المشترك مع الشركاء الإقليميين الأضعف مثل دول الخليج العربي ، وذلك قرار صعب؛ إذ من المحتمل أن تلقى تلك المعاهدة م عارضت بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي المهتمين بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الخليج؛ لإثارها مخاوفهم الأمنية.

وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن الخيار البديل متاح بدونها سيكون غير مستقر ومزعجاً لأمن منطقة الشرق الأوسط، وربما يكون أيضاً أكثر ضرراً بمصالح الولايات المتحدة.

ستساعد معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي في تحسين علاقات الأمن طويلة الأمد من مجرد شراكة إلى تحالف، والفرق هو أبعد ما يكون عن المعنى الدلالي،<sup>٤٠</sup> إذا كان هناك دولتان أو أكثر من دولة حلفاء؛ فذلك بناء على معاهدة دفاعية مشتركة بينهم، مما يعني أن هذه الدولة ملزمة قانونياً بحفظ أمن الدولة الأخرى، والعكس صحيح، وستساهم في الدفاع عن شريكها إذا تعرض لهجوم.

ومثال على ذلك اتفاقية حلف شمال الأطلسي؛ حيث الهجوم على إحدى الدول الموقعة على المعاهدة بمثابة هجوم على جميع الدول الأعضاء، على الجانب الآخر؛ إذا أبرمت دولتان أو أكثر شراكة أمنية؛ فعادة لا تكون أي من الدولتين ملزمة بالدفاع عن الأخرى إذا تعرضت للهجوم، ولكنها تشارك في مختلف أشكال التعاون الأمني. في معظم الحالات إن لم يكن كلها؛ لا يوقع الشركاء اتفاقيات الدفاع المشترك، وهذا ما يميز العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي.

تقدم معاهدة الدفاع المشترك مع الدول الخليجية الراغبة مزايًا استراتيجيةً متعددة للمنطقة وللولايات المتحدة، من بينها:

- تلك المعاهدة بمثابة مؤشرٍ رادع وقويٍّ ضد إيران؛ فمن خلال مضاعفةِ علاقتها مع دول الخليج العربي تستطيع واشنطن التحادث مع إيران تحادثاً واضحاً بشأن وضع الخطوط الحمراء في المنطقة، حيث من الأمور المهمة للاستقرار الاستراتيجي توضيح القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة حقيقة نواياها.
- هي الشكل النهائي لضمان الأمن لدول الخليج العربي، واثقين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحميهم من أية حوادث إيرانية طارئة، حيث إن هذه الدول تشارك في سلوك أقلَّ خطراً وأكثر قابلية للتنبؤ به، والذي يخدم الأمن الإقليمي.
- من شأن تلك المعاهدة تعزيزُ أية حزمة تشريعية من إدارة أوباما، التي قد تشمل تقديم اتفاق نووي إيراني (إذا تم الاتفاق على أحدهم) ليصدق عليه مجلس الشيوخ، باعتباره مكملاً ضرورياً، ليعضن المتشددون في مجلس الشيوخ أن الإدارة جادة بشأن التحدي الأمني الإيراني.

<sup>٤٠</sup> تعني أن ثمة خلط والتباساً بين كلمتي "الشراكة" و"التحالف" في المباحثات السياسية العامة وعادة ما تستخدم بالتبادل (وتعترف أيضاً أننا نخلط كذلك بينهما، على الرغم من إدراكنا القوي للاختلاف بينهما). ومع ذلك، قد يجد العديدون أن الفرق بين الشراكة والتحالف لا علاقة لها، وأنها قانونية أكثر من اللازم. بعد ذلك، إذا تعرضت أي من إسرائيل، والأردن، ومصر أو أي دولة بالخليج العربي لهجوم تقليدي أو نووي شنته عليها إيران؛ فتلن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي دون الدفاع عن أصدقائها؛ حيث لن تكون بحاجة إلى ورقة للتدخل العسكري، بل إنها في كثير من الحالات قد تتخذ الإجراءات اللازمة، وبخبر دليل على ذلك حرب الخليج 1990-1991، حيث لم تهرم الكويت معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة وعندما غرّصدام حسين الكويت؛ تدخلت واشنطن - جنباً إلى جنب مع التحالف الدولي - بقوة وحزم، وأخرجت الجيش العراقي من الكويت.

قد تستجيب لهؤلاء الذين ينادون بنشر القوات العسكرية الأمريكية على نطاق واسع في منطقة الخليج لطمأنة الدول العربية ، بعد الاتفاق النووي مع الخصم الإيراني اللدود، بينما يجب على البنتاغون التمسك بموقف قوي، وزيادة نشاط قواته. وتحت مظلة معاهدة الدفاع المشترك ؛ سيكون الانتشار العسكري الجديد الضخم غير مكلف، ولاسيما إذا ما وضعت في الاعتبار المطالب العالمية الأخرى المنوطة بالجيش الأمريكي.

### الحد من رؤية القوات الأمريكية وقدرتها على التنبؤ، والحد من تعرض القوات للأذى في منطقة الخليج، علاوة على ذلك

#### انتشارهم واختلاف أنماط الانتشار، واستكشاف مفاهيم وطيدة جديدة

تتمركز القوات الأمريكية بكثافة في بضعة مواقع رئيسة ، حيث يتمركز عدد منهم ضمن مدى الصواريخ الباليستية ومقذوفات كروز المنتشرة حالياً،<sup>44</sup> مثل: الأسطول الخامس في البحرين، وقاعدة العديد الجوية، ومركز العمليات الجوية القتالية في قطر، (جناح المشاة الجوي رقم 397 في قاعدة العديد لديه أكثر من مائة طائرة تدعم سلسلة كبيرة من المهام)<sup>45</sup>، الوجود الكبير للقاعدة الأساسية في الكويت، وقاعدة الظفرة الجوية (والتي تستضيف جناح البعثات الجوية 380)، ومركز الحرب الجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن تقوية الموانئ وتنويعها، وكذلك المطارات ومراكز القيادة؛ يمكنها تقليص الضعف التشغيلي للقواعد الإقليمية الأمريكية، والبنية التحتية لضربات صواريخ العدو ، والمخاطر المتعلقة بمنع الولوج /أو المنطقة المحرمة. ينبغي على الولايات المتحدة أيضاً اتخاذ موقف عقلاني وقت السلم ، والذي يعتمد على حركة الجيش والقوات الجوية والوحدات البحرية داخل وخارج المواقع المختلفة، لإجراء العمليات وللتدريب ، وللتمارين مع قوات الشريك الخليجي. بالإضافة إلى ذلك؛ يمكن مضاعفة البنية التحتية الهامة في عدة مواقع، وتمكين القوات من المكوث في عددٍ من الهيئات الممكنة ؛ استناداً إلى الظروف السياسية والظروف الطارئة. كما ينبغي أن تأخذ الولايات المتحدة بعين الاعتبار القواعد الخارجية المتنقلة، والتي تم تأسيدها في المواقع المختارة. تتمثل الخطوة المفيدة بشكل خاص على المدى القريب ؛ في تعزيز قدرات القيادة والسيطرة ، في مسعى لتحسين تواتر القيادة والسيطرة وللقضاء على القدرة الإيرانية بشأن حق استخدام حق النقض ضد عمليات الولايات المتحدة من خلال تدمير أو تعطيل مرافق القيادة المركزية الأمريكية. كما أن تناوب القوات داخل وخارج المواقع القريبة خارج الخليج مثل المواقع المطلة على البحر الأحمر وجنوب آسيا أمر مفيد أيضاً.

### تقوية الطابع البحري لمستقبل وضع القوات الأمريكية في الخليج ، عن طريق تحسين الدفاعات البحرية، والهجوم السريع

#### المضاد، والقدرات الحرفية، وقدرات مكافحة الألغام، وقدرات الاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع.

تتبع الكفاءة الرديئة لحاملات الطائرات في معارك الخليج من الخصائص الجغرافية للمنطقة - خاصة مضيق هرمز-، وقد صرحت إيران باعتماد استراتيجية عسكرية حالة نشوب صراع.

تتمثل ملامح الاستراتيجية الإيرانية في الهجمات التي تشمل الألغام البحرية، وزوارق الهجوم السريع، والسفن المضادة لصواريخ كروز، وتستطيع القوات الإيرانية نشر ترسانة مكونة من أكثر من ألفي لغم ، لإبطاء الموجودات البحرية الأمريكية التي تعمل داخل

<sup>41</sup> يرى البعض أن تلك الحقائق ليست هامة، ويؤمنون أن إيران لن تضرب القواعد الأمريكية في منطقة الخليج خوفاً من رد فعل الولايات المتحدة الحاد ، في حين أن إيران ستفكر مراراً وتكراراً قبل شن الهجوم. فلا تتخذ إيران أي إجراء لتقليص تعرض قواعد الولايات المتحدة يؤثر سلباً على ديناميكية الردع ضد إيران.

<sup>45</sup> تشمل هذه المجموعة (جناح المشاة الجوي 379) مركزاً كبيراً لنشاط النقل الجوي الإنساني في العراق وأفغانستان، وفي الوقت ذاته توفر القوة الأساسية للمهام القتالية، والإخلاء الطبي الجوي، والدعم المعبراتي للمواقع المتعددة للعمليات. يدير الجناح بونينج كيه سي - 135 ، بي-1 لانسر، لوجيست 35، الطائرة النفاثة سي-20 جي، وهيركوليز سي - 130، وطائرة إيه-8 سي جوينت ستارز، وطائرة تجسس ار سي-135 يو، وطائرة تجسس ار سي-135 في/ ديليو. تلك المعلومات مأخوذة من الصفحة الرئيسية لموقع جناح المشاة الجوي 379 <http://www.afcent.af.mil/Units/379thAirExpeditionaryWing.aspx>

المضيق، بحيث ييسر هذا التكتيك استهداف أسطح السفن الأمريكية ، بلهجمات المتدافعة من جانب أسطول قوات حرس الثورة الإيراني، المكون من زوارق صغيرة وزوارق هجوم سريعة، كما أنه مسلح بالتوريدات والطائرات بدون طيار وقاذفات الصواريخ، وغير ذلك من الأسلحة المضادة للسفن.

وتستطيع قوات حرس الثورة الإيراني نشر تلك الزوارق الصغيرة سلفاً على مئاتٍ من نقاط الانطلاق الساحلية التي تحوط الخليج، مثل الجزر الصغيرة والخلجان ، موفرةً غطاءً يسمح بشن هجمات مفاجئة في مدى قصير، وفي الوقت ذاته؛ تستطيع القوات الإيرانية شن هجمات على المواقع الثابتة بالصواريخ المضادة للسفن، مستفيدةً من السفن الأمريكية التي تسير بخطى بطيئة. يعد الصاروخ "صن بيرن الروسي الصنع" من أشد الأسلحة الإيرانية فتكاً؛ حيث ينطلق بسرعةٍ مقدارها ثلاثاً أضعاف سرعة الضوء، ويستطيع الإبحار على ارتفاع عشرين متراً فقط، وأداءً مناورات مراوغة لإصابة هدفه بدقة وفاعلية.

وفي مضيق هرمز الذي يبلغ عرضه عشرين متراً عند أضيق نقطة به؛ يستطيع صاروخ صن بيرن الوصول إلى هدفه في دقائق معدودة.

وربما يكون من الصعوبة جداً شن ضربات مضادة ضد قاذفي تلك الصواريخ، بسبب كون معظمها متقلبة، ولأن إيراني حوطها شاطئ جبلي مواجهة لمنطقة الخليج ، فتقف هذه التضاريس كغطاء ساترٍ لمواقع إطلاق صواريخ كروز ، ولتفادى أفضل مثالية لاستهداف سفن العدو<sup>٤٢</sup>.

<sup>٤٢</sup> بلال صعب ويوسف سينغ، "Forget the Second Carrier, It's Time to Rethink the Fifth Fleet in the Persian Gulf"، ديفينس وان، 13 أغسطس 2013،

<http://www.defenseone.com/ideas/2013/08/forget-second-carrier-time-rethink-fifth-fleet-persian-gulf/68633>

إن خطورة التهديد الإيراني غير المتمائل ليس بالأمريكيين على لمخططين الاستراتيجيين الأمريكيين.

في عام 2002، أدارت أمريكا لعبة حرب بقيمة 250 دولار، أطلقت عليها تحدي الألفية، وهي عبارة عن تمارين محاكاة بالحاسب الآلي، حيث حشدت قاذفات زوارق صغيرة وسريعة، لإلحاق الضرر بالسفن الأكثر قوة.. ووفقاً للتقارير؛ فإن لعبة الحرب تلك حققت نتائجها المرجوة في غضون عشر دقائق، حيث نجحت القوات المصممة على غرار نموذج دول الخليج الفارسي في إغراق ست عشرة سفينة أمريكية، بالإضافة إلى حاملة طائرات. على الجانب الآخر الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمحاكاة، بدت القوات الأمريكية متفوقة فالعدد الهائل وسرعة حشد الهجمات من الزوارق السريعة المجهزة بالصواريخ وصواريخ كروز البرية.



حاملة الطائرات يو اس اس نيميتز، المنتشرة في خليج عمان كجزء من عملية الحرية الدائمة. تصوير: متخصص للإعلام /البحرية الأمريكية الفئة 3 ناثن ار. ماكدونالدز.

قرارُ البنتاغون نشرَ أسطول السفن الدورية في منطقة الخليج العربي يُعدُّ خطوةً موفقةً إلى حد كبير؛ فمن الصعب تحديداً واستهداف السفن القتالية الكبرى مثل الفرقاطات والمدمرات، و التي يمكن عبورها اختراقاً أعمق المناطق المطلّة على المضيق ، وكشف زوارق الهجوم السريع للأسطول الإيراني والاشتباك معها.

تستطيع السفن الدورية هذه تعزيز وتعميق التعاون في مجال الدفاع مع الشركاء الإقليميين، والتي تدعم القوات البحرية الصغيرة التي تدرّبها سفن صغيرة نسبياً، مما يبسر تشارك الأعباء الفعلية مع شركائها في المنطقة، وتمكين الأساطيل فردية التخصص في المهام المحددة، مثل عمليات مكافحة الألغام، فضلاً عن توفيرها للمال بالمقارنة بغيرها من الخيارات الأكثر تكلفة.

غيرت قوات البحرية الأمريكية أمر السفن القتالية الساحلية من اثنين وخمسين إلى اثنين وثلاثين ، وسَطَّ مخاوف نائرة بشأن قدرات الدفاع والسفن الهجومية.

ووجهت أبرز الانتقادات نحو ضعف قدرة السفن على البقاء في ساحات العمليات القتالية المكثفة، إذ أن تلك السفن مصممة وفقاً لمعايير المستوى - 1. إضافة إلى ذلك فقد أنهى إلغاء حزمة الصواريخ المقررة فرص الهجوم المحتمل<sup>٤٣</sup>. وفضلاً عن ذلك، اعتقد النقاد أن محاولة جعل أسلحة السفن قادرة على مهام مختلفة متعددة من خلال التعديل أضعف من قدرات السفن في المهام التي أجرتها، وأصابها بالوهن<sup>٤٤</sup>.

بالرغم من ذلك، تسعى القوات البحرية دائماً إلى تطوير برنامج الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فكان من المفترض أن التعديلات التي أجريت مؤخراً تعزز القدرات القتالية للسفن، وتدعم قدرتها على البقاء في ساحة القتال.

<sup>٤٣</sup> "LCS Marooned by Changing Vision of Future Threats"، جانز، مجلد 51، العدد 27.

<sup>٤٤</sup> ويليام دي. هارتنج وجيكوب ماركس، "It's Time to Sink the Littoral Combat Ship"، ديفينس وان، 25 أغسطس 2014، <http://www.defenseone.com/ideas/2014/08/its-time-sink-92378/?oref=d-dontmiss>.

المنصة الجوية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والتي توفر تغطية مستمرة -مثل تلك التي حظي بها غلوبال هوك وبريداتور- سوف تظل تحظى بأهمية خاصة لدى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة. يعزز انتشار تلك القواعد الاكتشاف المبكر للنشاط العسكري الإيراني المحتمل والتنبؤ به، مثل التعدين في مضيق هرمز، أو الهجمات العسكرية ضد الجيران أو كليهما، أو مصالح الولايات المتحدة، الأمر الذي يدعم قدرة البنتاغون على تحقيق الردع بشكل أفضل.

### تكثيف التعاون الأمني مع الشركاء الخليجيين لتحسين قدراتهم الدفاعية وتسهيل تشارك الأعباء المتزايدة.

أوضحت المراجعات الدفاعية التي تجرى كل أربع سنوات لأعوام 2006، 2010، 2014 تأسيس قدرات شراكة، باعتبارها وسيلة لتقاسم الأعباء، وتولي مهام أمنية هامة يقترحها الشركاء الإقليميون والأمريكيون.

ويمانأى عن بيع تلك الأسلحة المتقدمة، والتي تعزز قدراتهم القتالية وموقفهم الرادع؛ ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع شركائها الخليجيين على مفاهيم العمليات والتكتيكات والتقنيات، والإجراءات التي من شأنها تأخير الهجمات الأساسية، وإلحاق الضرر بالقدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للجانب الإيراني، فضلاً عن معالجة الحالات الإقليمية الطارئة (على سبيل المثال، الهجمات على المنشآت النفطية البحرية) دون الاعتماد على التدخل الأمريكي، وينبغي أن تتضمن أولويات بناء قدرات الشريك تأسيس شبكات مكافحة مزودة بتحذيرات رادارية مبنية، وصواريخ بالستية وقدرات الدفاع الجوي، والصواريخ البالستية قصيرة ومتوسطة المدى، والفرقاطات والسفن الحربية في مناطق منع الولوج/أو المحرمة.

كما ينبغي أن تعدل القيادة الأمريكية المركزية برامجها التدريبية لدعم التعاون داخل دول الخليج العربي، بدلاً من التركيز على المناورات العسكرية التدريبية الأمريكية مع دول الخليج العربي باعتبارها مجموعة، إذ لا يصح أن يكون العمل المشترك مجرد كلام، فالأفعال أبلغ من الأقوال، ولا بد أن تأخذ جميع الأطراف ذلك بمحمل الجد لتحقيق مزيد من التكامل الدفاعي، كما يجب أن تتبنى الولايات المتحدة مزيداً من المناهج الاستراتيجية لبرنامج المبيعات العسكرية الخارجية، وتستمر في إصلاح نظام الرقابة على الصادرات، كي يتواءم مع الاحتياجات المتطورة لشركائها، فضلاً عن الاتجاهات الإقليمية والعالمية.

### تعزيز الدفاع ضد هجمات الصواريخ الإيرانية، والعمل على خلق مستويات أعلى لدمج نظام دفاع ضد الصواريخ مع شركائها الخليجيين.

نشرت الولايات المتحدة أنظمة دفاع متطورة ضد الصواريخ في منطقة الخليج، ولدى الشركاء الخليجين الأنظمة الخاصة بهم التي اشتروها من الولايات المتحدة، مثل صاروخ باتريوت قصير المدى، ونظام ثاد (نظام دفاع جوي صاروخي متنقل)، غير أن أنظمة الخليج غير مندمجة مع أنظمة الولايات المتحدة، وبذلك تستطيع الصواريخ الإيرانية التغلب على العمليات الدفاعية تلك، إذا ما أطلقت من منطقة أبل، بالإضافة إلى الشراك الخداعية الممتدة على فترات طويلة من الزمن<sup>٤٥</sup>.

بالرغم من جهود القيادة الأمريكية المركزية المستمرة وبعض النجاحات؛ فمازالت هناك تحديات سياسية تُعيق أكبر تعاون أمني فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة دمج نظام دفاع ضد الصواريخ. في حقيقة الأمر؛ التعاون الدفاعي الحقيقي بين

<sup>٤٥</sup> الافتراض هو: من الحماقة أن تشن إيران هجوماً صاروخياً مستمراً على القواعد العسكرية الأمريكية أو الخليج، لأن رد فعل الولايات المتحدة سيكون سريعاً ومدمراً ومع ذلك؛ لا توجد ضمانات تحت أي ظرف، فهناك خطر دائم سواء من هجمة عرضية أو سوء تقدير.

واشنطن وشركائها الخليجيين سيظل مجرد وهم ، دون اكتساب مزيد من الثقة ، وتوطيد العلاقات السياسية داخل مجلس التعاون الخليجي<sup>٤٦</sup> .

إذا كان القلق لا زال يناوش السعودية والإمارات العربية المتحدة حول دعم قطر لوجود الإسلاميين السياسيين ، بناءً عليه؛ لماذا يتقون في استعداد الدوحة للتعاون في شؤون الأمن الأكثر أهمية مثل نظام الدفاع ضد الصواريخ؟ تخيل ذلك السيناريو الافتراضي: تطلق إيران صاروخ على المملكة العربية السعودية ، وتكون أول دولة خليجية تعترض هي قطر! هل سيأخذ القطريون مقاليد الهجوم!!! هذا هو السؤال الذي طرحه مؤخرًا نائب الأدميرال كيفن جا . كوسغريف القائد السابق للأسطول الخامس الأمريكي.. يبدو الأمر مبهمًا تمامًا.

لقد انتقد الكثيرون بيروقراطية واشنطن التي تعرقل و يؤخر تحقيق قابلية تبادل المعدات بين الولايات المتحدة وقوات مجلس التعاون الخليجي، ولكن بنظرة أعمق يمكننا القول: حتى إذا غيرت واشنطن نظام الرقابة على الصادرات، وتبنت مناهج استراتيجية أكثر للمبيعات العسكرية الخارجية، وقدمت جميع البرامج والمعدات اللازمة لتطوير قيادة وقدرات الاستخبارات والرقابة والاستطلاع لشركائها الخليجيين، فلن الدول الخليجية تبقى غير قادرة على دمج نظام الدفاع ضد الصواريخ بالستية ، حيث إن نظام الدفاع ضد الصواريخ بالستية الفعال في منطقة الخليج يتطلب نظامًا مخابرات متكاملًا، ونظم إنذار مبكرة مشتركة. وعلى النقيض؛ فإن شعوب مجلس التعاون الخليجي -على ما تبدو علي- لا توافق مثل تلك الأنظمة، ولا يتشاركون تقريبًا معلومات كافية بهذا الصدد.

يتطلب دمج نظام الدفاع ضد الصواريخ بالستية التزامًا سياسيًا جادًا فيما بين دول الخليج العربي لإجراء المناورات التدريبية التعاونية، وعلاوة على ذلك يتطلب أعلى مستوى من الزحف وتمارين الألعاب، التي تعتمد على سيناريوهات تتضمن اشتراك قيادة كبار العسكريين لكل أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي -ولاسيما تلك الدول التي لديها شراكة مع الولايات المتحدة- ، وهذا ما لا وجود له على أرض الواقع، سواء في واشنطن أو منطقة الخليج- ليس فقط بسبب الصعوبات التنظيمية والمؤسسية، بل أيضًا أوجه القصور التحليلية وانعدام الثقة، والأهم عدم إدراك أعضاء مجلس التعاون الخليجي مدى الخطر الذي يتهدد وجودهم من قبل إيران، فمن الطبيعي ألا ترحب أي دولة بوجود دولة إيرانية نووية، ولكن كلاً من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين؛ هم وحدهم من يهتمون فعليًا بشأن تأثير النفوذ الإيراني في المنطقة. ولا تستشعر دول قطر الحرج في وجود دولة إيرانية مسيطرة ، وقد تتعايش مع ذلك ، غير أن القلق يناوشها بشأن زعزعة استقرارها الداخلي من قبل الرياض ، أكثر من قلقها بشأن طهران ، بينما عمان تقف في منتصف الطريق بين إيران والغرب ، ويمتد موقفها هذا منذ سنوات، فالجميع يعلم أن مسقط هي الأقرب إلى طهران عن أي من جيرانها العرب.

<sup>٤٦</sup> 51 بلال واي. صعب " Break Up in the Gulf: What the GCC Dispute Means for Qatar " فورن أفيرز، 6 مارس 2014، <http://www.foreignaffairs.com/articles/141006/bilal> .  
y-saab/break-up-in-the-gulf، بلال واي. صعب " hy the Persian Gulf Isn't Ready for Joint Security " ديفينس وان، 19 يونيو 2014، <http://www.defenseone.com/ideas/2014/06/why-persian-gulf-isnt-ready-jointsecurity/86800> .

## إذا أصبحت إيران دولة نووية

إذا امتلكت إيران قدرات السلاح النووي، ستجري أمريكا تغييرات جذرية في استراتيجيتها الدفاعية ووضع قواتها عن تلك المذكورة أعلاه. فالمقترح التالي سيساعد الولايات المتحدة على ردع واحتواء إيران المسلحة نووياً بشكل فعال.

« خلق تحفيزات لمزيد من الدول الإقليمية بما في ذلك حلف وشركاء شمال الأطلسي، للإسهام في الموارد العسكرية لضمان أمن

### منطقة الخليج.

قد تشكل إيران خطر بالغاً على الحلفاء الأوربيين الأساسيين لواشنطن، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، حيث يوجد بينهم وبين الشركاء الخليجيين علاقات أمنية وساسية طويلة الأمد، ويتوقع تعزيز تلك العلاقات إذا طورت إيران سلاحها النووي، رغم وجود تقليص حاد في ميزانية الجيوش البريطانية والفرنسية، والتي ستعرق مثل تلك التحسينات، وفضلاً عن ذلك؛ فقد وافق حلف شمال الأطلسي - الذي تقوده الولايات المتحدة- على نشر أنظمة الدفاع ضد الصواريخ "منهج التكيف المرحلي" والذي صُمم لردع وتهيئة قدرة هجمات الصواريخ الباليستية الإيرانية المتزايدة.

ستحاول الولايات المتحدة مساعدة قيادة حلفاءها على أرض الواقع، في حال إنتاج السلاح النووي- أو كحد أدنى مساعدة أعضاء حلف شمال الأطلسي الأساسيين- نحو مزيد من المساهمة المستدامة في الأدوار الهامة الدفاعية والأمنية الجديدة في منطقة الخليج، وقد يتخذ ذلك أشكالاً عديدة، من زيادة التعاون الأمني، وتعزيز التواجد العسكري، والمناورات المشتركة والمشاورات، إلى زيادة الالتزامات والروابط الهيكلية والرسومية بين حلف شمال الأطلسي ومجلس التعاون الخليجي، وبين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج الفردية. ومادامت روسيا تشكل تحدياً لحلف شمال الأطلسي؛ فلقب يرغب التحالف في امتداد مظلتها النووية إلى منطقة الخليج. لدى حلف شمال الأطلسي مشاكله حيث يحاول تطوير حلولاً رادعة لوقت المخاطر المتعددة التي تشكلها روسيا - والتي كانت سبباً أساسياً أن العديد من الأعضاء الأوربيين الغربيين انضموا لحلف شمال الأطلسي في المقام الأول- فاحتمال الموافقة على تحويل اهتمام حلف الناتو لتلبية الحاجة لردع واحتواء إيران المسلحة نووياً يعد احتمالاً ضئيلاً.

كما توجد الصين لثمة استراتيجي آخر، له ما يخصه من المصالح التجارية الدائمة، واهتماماته بالطاقة في المنطقة، في حين تعتمد الولايات المتحدة على النفط الخام من الشرق الأوسط، الذي بدأ ينقص في السنوات الأخيرة، وما يقرب من نصف النفط المستخدم في الصين يتم استيراده من الخليج. ومن ثم؛ إذا حدث خلل في هذا الإمداد نتيجة لترعرع الأمن في المنطقة، ستتأثر المصالح الحيوية الصينية تأثراً بالغاً. لكن إذا كانت الصين تتمتع بمنافع أمن الطاقة في المنطقة؛ فالفضل يرجع للولايات المتحدة في ذلك؛ إذ هي التي تلتزم بتأمين المنطقة وحمايتها، وسواء رحبت واشنطن بإبراز الدور الصيني أكثر في المنطقة أم لا، فسوف يبقى الأمر مفتوحاً على طاولة النقاش.

طلب المسؤولون الأمريكيون من الصين المساعدة في عمليات الدوريات في منطقة الخليج، لكن لم تتحمس بكين لهذا الطلب تحمساً شديداً، وحتى إن وافقت على المساهمة في الواردات العسكرية، فسوف تبقى قدراتها موضع اللبيب ومجالاً للظنون.

تفاعلت الصين في التعاون البحري لمكافحة القرصنة في خليج عدن، ولكن لم يكن لديها القوة العسكرية أو الخبرة لمراقبة مناطق الصراع الإقليمي مراقبةً مستمرة.

هناك فوائد عملية لضم الصين في معمارية الأمن الإقليمي، ولكن عليهم التفكير ملياً فيما يتعلق بالتكاليف والمخاطر، مثل اهتمامات الشركاء الإقليميين، واحتمالية فقد الولايات المتحدة لنفوذها الجيوسياسي في منطقة الخليج.

ربما يؤتي الحوار الثلاثي الاستراتيجي بين كل من الولايات المتحدة والصين ومجلس التعاون الخليجي بعضاً من الثمار، ولكن هقد يكون أيضاً سابقلاً لأوانه؛ نظراً للشكوك التي تشوب العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، وانعدام الشفافية وغموض النوايا فيما يتصل بالمنطقة.



ظل الشرق الأوسط يمثل تحديًا كبيرًا ومكلفًا للولايات المتحدة الأمريكية طوال العقد الماضي، فيما يتعلق بالقتلى في المعارك والثروات وسمعتها الدولية.

وعلى الرغم من ذلك تستطيع واشنطن تحمل النفقات، سواء لتقليل مشاركتها، أو لمعالجة مشكلات المنطقة، فقط من بعيد.

فلا مجال للولايات المتحدة الأمريكية أن تتأخر عن تنفيذ وتطوير التصميم الاستراتيجي المعاد تصميمه، فيما يتعلق بوضع قواتها في منطقة الخليج، خاصة مع تزايد الطلب العالمي والتحديات الأمنية المعقدة والمتعددة، والتي لا يمكن التكهن بها، ومن ثم؛ فلن تستطيع واشنطن تحمل تكلفة ضياع جهودها هباءً على أولويات أقل أهمية من الأولويات الاستراتيجية الأساسية.

وبالتالي؛ فلن الأكثر أهمية من أي وقت مضى هو تصميم الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، والمتعلقة بطمأنة شركائها، وردعها لخصومهم، والاستمرار في تنفيذ مهامها في مكافحة الإرهاب، وتعزيز التنمية السياسية اللازمة لقطع أوتار التطرف، وتعزيز الاستقرار الداخلي.

كما أن من الأهمية بمكان؛ تأمين الوضع الجديد للقوات في منطقة الخليج لدعم فعال للاستراتيجية، حيث يساهم هذا الوضع مساهمة أفضل في تعزيز الجهود العسكرية فيما يتعلق بحماية مصالحها، وتعزيزها في منطقة يندهور وضعها يوماً بعد يوم، من خلال الوهان على تفوقها المستمر بإمكانية وجودها، وفي الوقت ذاته تقوية القدرات البحرية، وتعزيز الهجمات الصاروخية، وتحقيق التنوع والتغيير، وتفعيل المشاركة في تقاسم الأعباء.

والأهم من ذلك؛ يجب على الولايات المتحدة الأمريكية توضيح استراتيجية دفاعها، ووضع قواتها -لشركائها وخصومها على حد سواء-، كونها تسعى للبقاء بمنطقة الخليج من أجل توطيد علاقاتها، وبناء علاقات طويلة الأمد مع شركائها المقربين، والذي ساهم بعضٌ منهم في سفك دماء أعدائها خلال عملياتها، جانباً إلى جنب نظرائهم العسكريين الأمريكيين.

كما ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح بجلاء أن هدفها لا يعتمد على أي سيناريو تفصح عنه؛ سوف تحافظ على اهتمامها الشديد بتحقيق الأمن لشركائها في هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية.

## مجلس إدارة المجلس الأطلسي

وليام جا. لين	* روبرت اس. جيلبرد	* توماس ال. بلير	الرئيس
* جون دي. ماكومبر	* شيري دبليو. غودمان	فرانسيس بوشار	جون هانتسمان أم. الابن
عزت مجيد	* ستيفن جا. هادلي	مايرون بريليان	رئيس المجلس الاستشاري
ويندي دبليو. ماكينيس	ميكائيل هاغستروم	* ار. نيكولاس بيرنز	العالمي
ميان محمد منشا	إيان لاهاي	* ريتشارد بيرت	برنت سكوكروفت
وليام اي. ماير	جون دي. هاريس II	مايكل كالفلي	الرئيس والمدير التنفيذي
ألان ماك ارتور	فرانك هاون	جيمس ايه. كارترايت	* فريدريك كيمبي
اريك دي كي بادولا ميلبي	مايكل هايدن	جون ايه. شبتون	نائب الرئيس
فرانكلين سي. ميلر	أنيت هيوسير	أحمد شرابي	* روبرت جيه أبرنيثيل
جيمس ان. ميلر	جوناس هيلم	ساندرا تشارلز	* ريتشارد إيدلمان
* جوديث ايه. ميلر	كارل هويكنز	جورج شوبفوسكي	* سي. بويدن جراي
* ألكسندرفيه. ميرتشيف	روبرت هورماتس	ويسلي كا. كلارك	* ريتشارد ال. لوسون
أوبي ال. مور	* ماري ال. هاول	ديفيد بليو. كريغ	* فرجينيا ايه. ملبرج
* جورج اي. موس	روبرت هنتر	* رالف دي. كروسبي،	* دبليو ديفير بيرسون
جورجيت موسباتشر	فولفجانج إيشنجر	الابن	* جون ستودزينسكي
توماس أر. نيدس	روين جيفري، III	نيلسون كانينغهام	أمين الصندوق
فرانكو نوشيزي	روبرت جيفري	ايفو اتش. دالدر	* بريان سي. ماك.
جوزيف س. ناي	* جيمس جونز، الابن	غريغوري ار. داهلبرغ	هندرسون
شون أوكيف	جورج أي. جلوان	* بولا جا. دوبريانسكي	الوزير
هيلدا أوتشوا-بيريلمبورج	لورانس اس. كاترك	كريستوفر دود	* والتر بي. سلوكومب
أحمد أورين	ستيفن كابس	كونرادو دورنير	المديرون
* آنا بالاسيو	ماريا بيكا كارب	باتريك جا. دوركين	ستيفان ابريل
كارلوس باسكوال	فرانسيس جا. كيلي،	توماس إلمان	عودة أبو ردينة
توماس أر. بيكرينغ	الابن	توماس جا. إيغان، الابن	بيتر أكرمان
دانيال أم. بيكرينج	زلماي أم. خليل زاد	* ستيوارت ايه.	تيموثي دي. آدمز
دانيال بي. بونيمان	روبرت كيميت	أيزنستات	جون ألين
* أندرو بروز	هنري أيه. كيسين	توماس ار. إلدريدج	مايكل أنصاري
أرنولد ال. بونارو	بيتر كوفركيك	جولي فينلي	ريتشارد أرميتاج
* كيرك ايه. رادك	فرانكلين دي. كرامر	لورانس بي. فيشر، II	* ادريان ارشت
تيريذا ام. ريسيل	فيليب لادر	آلان اتش. فليشمان	ديفيد أوفهاوزر
تشارلز أو. روسوتي	* جانام. لودال	ميشيل فلورنوي	اليزابيث اف. باجلي
ستانلي أو روث	* جورج لوند	* رونالد ام. فريمان	بيتر باس
روبرت رولاند	جين هول لوت	لوري فولتون	* رفيق البزري

وليام بييري	هاري ساشينيس
كولن باول	وليام أو. اسكيدر
كوندوليزا رايس	جون با. شميتز
إدوارد ال. رواني	برنت سكوكروفت
جورج با. شولتز	آلان جا. سبنس
جون وارنر	جيمس ستافريديس
وليام اتش. ويست	ريتشارد جا. أيه. ستيل
مركز الحريري	روبرت جا. ستيفنز
المجلس الاستشاري	جون اس. تانر
^ بهاء الحريري	بيتر جا. طنوس
حنان عشراوي	* إلين أوه. توشر
^ شوكت عزيز	كارين ترامونتانو
فريدريك كيمي	كلايد سي. توجل
^ ألكسندر كفاستيفسكي	بول توومي
خافيير سولانا	ميلاني فيرفير
جيمس ولفنسون	انزو فيسكوسي
* أعضاء اللجنة	تشارلز أف. والد
التنفيذية	جاي ووكر
^ المجلس الاستشاري	مايكل اف. والش
الدولي	مارك ر. وارنر
قائمة الأعضاء اعتباراً	ديفيد أيه. ويلسون
من 28 فبراير 2015	ماسيغ ويتوكي
	ماري سي. بيتس
	دوف. اس. زاخيم
	غير مأجور
	المديرون الفخريون
	ديفيد سي. اتشيسون
	مادلين أولبرايت
	جيمس بيكر III
	هارولد براون
	فرانك سي. كارلوتشي III
	روبرت غيتس
	مايكل مولن
	ليون بانيتا

المجلس الأطلسي هو منظمة غير حزبية يعمل على تعزيز القيادة الأمريكية البناءة والمشاركة في الشؤون الدولية مستندة إلى الدور المحوري لمجتمع محيط الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية الحالية.

1030 شارع 15، نيويورك، الطابق الثاني عشر، واشنطن، -778 (202) DC 20005  
4952, [www.AtlanticCouncil.org](http://www.AtlanticCouncil.org)